الفصل الثالث

واقع الأداء البحثي للجامعات اليمنية

الفصل الثالث

واقع الأداء البحثي للجامعات اليمنية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل تحليل وتشخيص لواقع الأداء البحثي للجامعات اليمنية، وذلك من خلال بعض التقارير الرسمية والقرارات الجمهورية الوزارية وكذلك الدراسات السابقة ذات العلاقة.

وعلى هذا يتناول الفصل العناصر التالية:

- التعليم الجامعي في اليمن.
- التنظيم الإداري للبحث العلمي بالجامعات اليمنية.
- بنية الأداء البحثي بالجامعات اليمنية.
- الأداء البحثي في الجامعات اليمنية.

وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لكل منها:

أولاً: التعليم الجامعي في اليمن

يمثل التعليم الجامعي والعالي الرصيد الاستراتيجي الذي يرفد المجتمعات بكافة احتياجاتها ومتطلباتها، ويعد أهم مجالات التنمية البشرية المتمثلة بالاستثمار في مجال رأس المال البشري الذي يعد أرقى وأنواع الاستثمار على الإطلاق، فالإنسان هو العمود الفقري لعملية التنمية بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فالعنصر البشري يمثل الثروة الحقيقية للأمم وأساس قوتها، فالأمة القوية هي التي تمتلك العنصر البشري الأقوى والأكثر فاعلية بما يمتلكه من معارف ومهارات.

ويحتل التعليم الجامعي والعالي مكانة عالية بين مراحل التعليم المختلفة، حيث تمثل مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات الأداة والوسيلة التي تسهم في التطوير والنهوض بالمجتمعات. لذلك إن لها دور مهم لما تحويه من مصادر الطاقة البشرية المتميزة علمياً والقادرة على التفاعل والتفاعل إيجابياً مع جميع المستجدات والمتغيرات ومواكبة التغيرات العلمية والعملية، كما وإنها بفضل خصوصيتها البشرية المتميزة وخصوصيتها التنظيمية والإدارية باعتبارها مصدراً للتحرر والإنتاج الفكري فلسفياً وعلمياً فإنها قادرة أن تربط إنتاج الطاقة البشرية من الإنتاج العلمي والعملي ضمن إطار واضح من الفلسفة الاحتمالية والفكرية والديناميكية والملتزمة والهادفة إلى التطور، فتصبح الجامعات أداة فاعلة وملاءمة من أدوات التغيير والتطوير في المجتمع، ويتحول العاملون فيها والمتخرجون منها أدوات استهلاكية إلى طاقات إنمائية وقوى عاملة قادرة على التغيير والتطوير.

ولما كان التعليم الجامعي أساس التطوير والنهوض، لذا فإنه من الضروري إلقاء الضوء على نشأته وتطوره، والتنظيم الراهن، ووظائفه وأهدافه وكذلك أوضاع الهيئة التدريسية. وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لهذه النقاط:

1- النشأة والتطور:

لا يتعدى عمر التعليم الجامعي في اليمن ثلاثة عقود غير أنه شهد توسعاً كبيراً واكب احتياجات المجتمع والقيادة السياسية على نشر التعليم في ربوع الوطن وبمختلف المجالات والمستويات لا سيما بعد تحقيق الوحدة المباركة في 22 مايو 1990م .

سيتم استعراض مراحل نشأة التعليم الجامعي وتطوره منذ قيام ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر 1962م، والرابع عشر من أكتوبر 1963م المجيدتين مروراً بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو 1990م وصولاً إلى وقتنا الحاضر، ولذلك سيتم تقسيمها إلى مرحلتين: الأولى تبدأ بعام 1970م وتنتهي بعام 1990، والثانية من العام 1991م إلى الوقت الحاضر.

المرحلة الأولى (1970-1990) :

تعود نشأة التعليم العالي الجامعي في اليمن إلى مطلع العقد السابع من القرن الماضي وتمثلت بإنشاء جامعة صنعاء عام 1970م بموجب القرار الجمهوري رقم 42 الصادر في 1970/6/16م وضمت آنذاك كليتين هما: كلية التربية وكلية الشريعة والقانون.

وفي العام نفسه وتحديداً في ديسمبر 1970م تأسست كلية التربية العليا بعدن وتلاها تحويل معهد ناصر للعلوم الزراعية إلى كلية ناصر للعلوم الزراعية في عام 1972م، ومثلت هاتان الكليتان نواة جامعة عدن التي تأسست عام 1975م بالقانون رقم 22 لعام 1975م.[1]

وخلال السبعينات والثمانيات من القرن الماضي شهدت الجامعتان تطوراً وتوسعاً كبيرين لم تقتصر على عاصمتي الشطرين آنذاك صنعاء وعدن، بل امتد للعديد من المحافظات، إذ شهدت جامعة صنعاء تطوراً مضطرداً في عدد الكليات والتوسع الجغرافي وفي الطاقة الاستيعابية والتخصصات العلمية، ففي عام 1973- 1974م أنشئت كلية الآداب وكلية العلوم وكلية التجارة والإقتصاد، فيما أنشئت كليتا الطب والهندسة في العام 1983 إلى 1984م.[2]

وشهد العام 1985م إنشاء كلية التربية بمدينة تعز كأول فرع لجامعة صنعاء.[3] وتوالت بعد ذلك إنشاء الكليات كلية بعد كلية حيث تم إنشاء عدة كليات ككلية التربية في مدينة الحديدة عام 1987م.[4] وكلية إب في عام 1988م.[5] وكلية التربية بمدينة حجة عام 1989م.[6] وقد جاء هذا التوسع في إنشاء كليات التربية في تلك المحافظات ضرورة مهمة لتغطية احتياجات البلاد من الكوادر المؤهلة للعمل في الحقل التربوي وتغطية العجز في عدد معلمي التعليم الأساسي والثانوي.

فيما توسعت جامعة عدن بإنشاء كليتي التجارة والاقتصاد بعدن 1974م وكلية التربية بالمكلا في نفس العام، وكلية الطب في عدن عام 1997م، بالإضافة إلى إنشاء كليتي الحقوق والهندسة عام 1978م، وتم إنشاء كلية التربية بزنجبار أبين عام 1979م، وكلية التربية صبر لحج عام 1980م.[7]

---

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم الجامعي الحكومي في اليمن، من منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2007، ص ص 20,8.

(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، ص25.

(3) مكتب التربية بمحافظة تعز، لمحة موجزة عن التعليم بمحافظة تعز: ماضيه.حاضره.مستقبله، تقرير صادر عن مكتب التربية – تعز، 1996، ص 61.

(4) جامعة الحديدة، كتاب الإحصاء السنوي، مايو 2003، ص 8.

(5) جامعة إب، دليل جامعة إب، 2000، ص 69.

(6)-جامعة صنعاء، كتاب الإحصاء السنوي 2002/2001، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، ص 19.

(7) جامعة عدن، نبذة عامة، مركز الحاسب الآلي، قسم البحث والتطوير، 2008، متاح على : http://www.adenuniversity.edu.ye/OverviewAR.htm تاريخ الدخول : 6-2 2009م

وعلى مدى عشرين من وحتى 1990م ظل التعليم الجامعي مقصوراً على جامعتي صنعاء وعدن وفروعهما في بعض المحافظات، وبقيت المؤسستان التعليميتان تعملان باستقلالية كبيرة كونهما أنشئتا بموجب تشريعين قانونين خاصين بهما. وقبيل إعلان إعادة الوحدة اليمنية كان عدد الكليات في الجامعتين (19) كلية،(11) كلية في جامعة صنعاء و (8) كليات في جامعة عدن، توزعت من حيث النوع إلى (7) كليات علوم تطبيقية و(12) كلية علوم إنسانية. وبلغ إجمالي عدد الطلاب في الجامعتين في العام 1990م(39.990) طالب وطالبة، وكان عدد أعضاء الهيئة التدريسية من اليمنيين في الجامعتين لا يتجاوز (1073) عضواً.[1]

يمكن القول أن هذه المرحلة الممتدة من سنة التأسيس حتى قبيل توحيد الوطن في مايو 1990م هي مرحلة تكوين أساسي وقاعدة التعليم الجامعي في اليمن من خلال:[2]

1- تأسيس الكليات الأساسية في ملا الجامعتين (كلية التربية والآداب والعلوم والطب والهندسة والزراعة والحقوق والإقتصاد).
2- بناء المباني الجامعية.
3- إصدار التشريع القانوني الأساسي المنظم لنشاط الجامعة والمحدد لأهدافها وحقوق العاملين بها وواجباتهم.
4- اعتمدت جامعتي صنعاء وعدن في بداية التأسيس على هيئة تدريس عربية وأجنبية.
5- هيمنت في مرحلة التكوين الأولى للتعليم الجامعي في اليمن، وظيفة التدريس وغياب وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع.
6- تزايد نسبة إلتحاق الطلاب في الجامعتين.
7- عكست أهداف الجامعة ومستوى المناهج ونظام الإدارة الجامعية فلسفة السلطة في الشطرين سابقاً (جامعة صنعاء سارت على غرار ماهو سائد في الجامعات المصرية) وجامعة عدن سارت على غرار ماهو سائد في المعسكر الإشتراكي.
8- كانت العلاقة الأكاديمية والثقافية والطلابية بين جامعتي صنعاء وعدن مفقودة تماماً في السبعينات ثم تكونت علاقات محددة في الثمانينات وهذا الأمر عكس حالة العلاقة بين النظامين في الشطرين سابقاً.

المرحلة الثانية (1991 – حتى الوقت الحاضر):

تمثل مرحلة ما بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة مرحلة العصر الذهبي للتعليم العالي في اليمن حيث شهد هذا القطاع الحيوي والمهم تطوراً هائلاً وتوسعاً كبيراً ونقله نوعية سواء من حيث عدد الجامعات الحكومية وعدد كلياتها وأقسامها، أو من حيث الطاقة الاستيعابية والمخرجات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس أو في مجال المباني والمنشآت والتوسع الجغرافي فضلاً عن فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي وتمكينه من المساهمة في عملية التطوير والتنمية.

ومما يميز هذه المرحلة هو إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في أول حكومة لدولة الوحدة، تتولى الإشراف على الجامعات والعمل على تطويرها والإرتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي، في إعداد الرؤية والبرامج واللوائح والقوانين التعليمية والتنسيق بين المؤسسات المختلفة حتى تم إلغاؤها بعد انتخابات ابريل 1993م وتشكيل الحكومة الجديدة وتخويل وزارة

---

(1) المرجع السابق، ص 25.

(2) بدر سعيد الأغبري، إصلاح التعليم وتطويره في اليمن، الطبعة الأولى، (صنعاء: دار الكتب، 2003)، ص ص 113-114.

التربية والتعليم القيام بالمهام الموكلة لوزارة التعليم العالي إلى أن تم إعادة تشكيل الوزارة في عام 2001م نظراً لحجم التوسع الكبير في التعليم العالي والحاجة الملحة لتشكيل وزارة لتسيير شؤونه المختلفة.

إذ شهدت هذه المرحلة من عمر الوحدة توسعاً في إنشاء مؤسسات التعليم العالي الجامعي، والذي تمثل (6) جامعات حكومية إلى جانب جامعتي صنعاء وعدن، وهي جامعة تعز 1995م، جامعة إب 1996م، جامعة الحديدة 1996م، جامعة ذمار 1996م، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا 1996، وجامعة عمران 2007م. وفي العام 2008 صدر قرار جمهوري بتأسيس خمس جامعات جديدة في كل من محافظات(أبين- الضالع- حجة- لحج- البيضاء).[1] وقد صاحب هذه الزيادة في عدد الجامعات زيادة كبيرة في عدد الكليات الذي بلغ (99) كلية منها (9) مراكز ومعاهد ، يبلغ عدد الكليات الإنسانية(58) كلية تمثل تكراراً لبعضها، أما الكليات التطبيقية فيبلغ عددها (41) كلية تمثل تكراراً لبعضها أيضاً.[2]

لم يقتصر هذا التوسع بالتعليم الجامعي على التعليم الحكومي فقط كما كان قبل الوحدة بل فتح المجال للقطاع الخاص من خلال تشريعات وأنشطة وقوانين للاستثمار في مجال التعليم الجامعي لإعطاء رأس المال فرصة المشاركة والتخفيف من أعباء الدولة في هذا المجال.

وجاءت هذه الخطوة تأكيداً على إيمان الدولة بخلق شراكة فاعلة مع القطاع الخاص تمكنه من المساهمة الفاعلة في بناء الوطن ونهضته وتقدمه.

وتعود البدايات الأولى للتعليم الجامعي الأهلي إلى 1992، بإنشاء الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا التي دشنت عامها الدراسي الأول عام 1992م، وقد تطورت لتصبح جامعة العلوم والتكنولوجيا عام 1994م، وبعدها زاد إقبال القطاع الخاص والأهلي على الاستثمار في هذا المجال سنة بعد أخرى. إذ وصل عدد الجامعات الأهلية إلى ثمان جامعات تشارك الجامعات الحكومية في استيعاب جزء قليل من الأعداد الكبيرة لمخرجات التعليم الثانوي، ومن ثم تخفيف الضغط المتزايد على الجامعات الحكومية وقدراتها الاستيعابية، غير أن هذه الجامعات تسمح بالقبول للطلاب الذين لم يتمكنوا من الإلتحاق بالجامعات الحكومية دون العمل بالشروط والضوابط التي يتم تطبيقها في الجامعات الحكومية، والجامعات الأهلية) جامعة العلوم والتكنولوجيا ،الجامعة اليمنية، الجامعة الوطنية، جامعة الملكة أروى ،جامعة العلوم التطبيقية والاجتماعية، جامعة سبأ، جامعة الأحقاف، وجامعة الإيمان جميعها تضم (38) تخصصًا منها (24) تخصصا في كلياتها الإنسانية. وعلى الرغم من تكرار التخصصات المماثلة والمكررة بالجامعات الحكومية، إلا أن هناك بعض التخصصات الجديدة التي فتحت أخيرًا، منها في كليات العلوم الإنسانية : قسم التجارة الإلكترونية : قسم نظم المعلومات الإدارية، وفي الكليات التطبيقية: قسم نظم المعلومات الإلكترونية وقسم تقنية المعلومات.[3]

ومع أن كثيراً من الجامعات الأهلية قد تأسست وفقاً لقانون الاستثمار الذي بموجبه منحتها وزارة التربية والتعليم تراخيص مزاولة النشاط التعليمي دون وجود تشريع قانوني ينظم عملها، فإن ذلك لم تستمر بعد أن تأسست وزارة التعليم العالي وإصدار قانون الجامعات والكليات والمعاهد العليا الأهلية رقم (13) لسنة 2005م ولائحته التنفيذية، الذي مثل نقلة نوعية وخطوة

---

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، 27,28,2.

(2) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2006/2005 (صنعاء : المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2007م)، ص ص32-33.

(3) المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن التعليم الجامعي، (صنعاء: المركز الوطني للمعلومات 2006)، ص 18.

مهمة ومتقدمة في تنظيم عمل الجامعات الأهلية وتوجيه أدائها بما يحقق الأهداف المرجوة من وجودها.[1]

ويتضح من أن هذا التوسع في عدد الجامعات الحكومية والأهلية ساهم في تخفيف الضغط على الجامعتين الرئيسيتين صنعاء وعدن وأتاح الفرصة أمام عدد كبير من حاملي الثانوية لمواصلة الدراسة في مناطقهم وبين أهليهم وذويهم وخصوصاً الفتيات. كما ساهمت الجامعات الحكومية والأهلية في العقود الثلاثة الماضية إلى حد كبير في توفير الكوادر الوطنية المؤهلة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص والسوق الإقليمي، واستطاعت إحلال كوادر محلية بدلاً عن الموظفين والخبرات العربية والأجنبية.

2- أهداف ووظائف التعليم الجامعي:

يعد التعليم الجامعي أحد المفاتيح المحركة لعجلة التقدم والتنمية في جميع أنحاء العالم ومن خلاله يتم التصدي لتحديات العالم المتقدم المعاصر، فهو رسالة خطيرة ومهمة، وتقع عليه مسؤولية نشر الثقافة والعلوم المختلفة، وتوسيع قاعدتها؛ للقضاء على أسباب التخلف عن ركب الحضارة. وفي ضوء ذلك ولما له من أهمية؛ فقد حددة المادة الخامسة من القانون رقم (18) لسنة 1995 والمعدل بالقانون رقم (30) لعام 1997 بشأن تنظيم الجامعات اليمنية أهدافه وهي كما يلي:[2]

تهدف الجامعات اليمنية بشكل عام إلى تنشئة مواطنين متمسكين بعقيدتهم الإسلامية منتمين لوطنهم وأمتهم متحليين بالمثل العربية الإسلامية السامية مطلعين على تراث أمتهم و حضاراتهم معتزين بهما ومتطلعين للاستفادة الواعية والإفادة من الحضارة العربية الإسلامية ومن التراث الحضاري الإنساني وإجراء البحوث العلمية تشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع والمساهمة في تقدم المعارف والعلوم والآداب والفنون وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية داخل البلاد وخارجها كما تعمل الجامعات بوجه خاص على تحقيق الأهداف التالية:

1- إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلاب في ميادين المعرفة المختلفة تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنيين والخبراء مع الاهتمام والتركيز على مايلي:
   أ- رفع مستوى ونوعية الإعداد والتأهيل.
   ب- تكوين الثقافة العامة الهادفة إلى تنمية مقومات الشخصية الإسلامية الصحيحة والتكوين المعرفي والعلمي القويم.
   ج- ترسيخ الرؤية الإسلامية الصحيحة من آفاق المعرفة الإسلامية الشاملة وتصورها للكون والإنسان والحياة.
   د- تكوين مهارات التفكير العلمي الابتكاري والناقد.
   هـ- اكتساب المعارف والمهارات العلمية والتطبيقية اللازمة وتسخيرها لحل المشكلات بفعالية وكفاءة.
   و- تدريس وتمكين الطلاب من أساليب وطرق إجراء البحوث العلمية وتطبيقها وتقويمها.

---

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق،ص ص26-36.

(2) يرجى الرجوع إلى:
- وزارة الشئون القانونية، قانون رقم (39) لسنة 1995 بشأن تعديل بعض أحكام القرار الجمهوري بشأن الجامعات اليمنية وتعديلاته، المادة: الخامسة.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، متاح على الموقع : http://www.scepye.org/ تاريخ الدخزل 9 -2 2009م.

ز- تنمية المواهب والمهارات الإيجابية نحو العمل بشكل عام مع التركيز على تنمية روح التعاون والعمل الجماعي والقيادة الفعالة والشعور بالمسئولية والالتزام الأخلاقي.
ح- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو علوم التكنولوجيا وتطوراتها المتسارعة وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطويروحل قضايا البيئة والمجتمع اليمني.
ط- تنمية الإتجاه الإيجابي للطلاب لمفهوم التعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة.

2- العناية باللغة العربية وتدريسها وتطويرها وتعميم استعمالها كلغة علمية وتعليمية في مختلف مجالات المعرفة والعلوم وذلك باعتبارها الوعاء الحضاري للمعاني والقيم والأخلاق لحضارة الإسلام ورسالته.
3- تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.
4- الإهتمام بالتنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها والإستفادة منها في تطوير المجتمع.
5- تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة مع التركيز بوجه خاص على التراث اليمني.
6- الإسهام في رقي الآداب والفنون وتقدم العلوم.
7- إيجاد المناخ الأكاديمي المساعد على حرية الفكر والتعبير والنشر بما لايتعارض مع الإسلام وقيمه السامية ومثله العليا.
8- تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات والموارد والمشاركة التي تكفل الإسهام الفعال في إحداث التنمية الشاملة في البلاد.
9- توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها.
10- تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة.
11- المساهمة في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشاكل المختلفة.
12- رفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وذلك من خلال المساهمة في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة.

وبتحليل ما جاء في المادة المذكورة سابقا من القانون، يمكن استخلاص بعض أهم أهداف البحث العلمي الجامعي، فغالباً ما تشتق أهداف البحث العلمي الجامعي من أهداف التعليم الجامعي، حيث ألزم القانون الجامعات بإجراء البحوث العلمية وتشجيعها، وكذا رفع مستوى ونوعية الإعداد والتأهيل، ويمكن استخلاص أهم أهداف البحث العلمي كما أشار إليها القانون في التالي:

- تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.
- تنمية روح التعاون والعمل الجماعي والشعور بالمسؤولية.
- توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها.

وفي ضوء أهداف الخطة الأولى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 2000/1996م والثانية 2005/2001م، (والرؤية الاستراتيجية 2025) واستراتيجية التخفيف من الفقر 2005/2003م

وفي ضوء القضايا والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي تمت صياغة أهداف بعيدة المدى لهذا النوع من التعليم وبما يؤدي إلى تحسينه وتطويره وهي كما يلي:[1]

1- تحديد فكر التعليم الجامعي ومنطلقاته النظرية من خلال تجديد أهداف مؤسسات التعليم الجامعي وتطويرها في ضوء متطلبات المجتمع اليمني وتحديات العلم والتكنولوجيا.
2- تأمين فرص التعليم الجامعي لأفراد المجتمع وفقاً لاحتياجات التنمية وسوق العمل.
3- تطوير نظم التعليم الجامعي وتوزيعه أكاديمياً وإدارياً وفنياً بمؤسسات مختلفة وبمسارات متكاملة وتشريعات تكفل لها الأداء الجيد.
4-تحسين الكفاية لمؤسسات التعليم الجامعي بدءاً من تحسين مدخلاتها المختلفة بشرياً ومادياً وانتهاء بتوفير الظروف الداعمة للحركة والنشاط المتميز والمثمر.
5- توفير الموارد البشرية المؤهلة للجوانب الأكاديمية والتدريسية والفنية والإدارية وتنميتها باستمرار من خلال نظام متكامل يكفل التنفيذ والمتابعة والتقويم.
6- تحقيق درجة عالية من الكفاية والفاعلية للتعليم الجامعي، ورفع مستوى الأداء العلمي والإداري والطلابي لمؤسسات التعليم الجامعي، في ضوء معايير الكفاية الداخلية الكمية والكيفية.
7- تحسين الكفاية الخارجية لمؤسسات التعليم الجامعي من خلال تفاعلها مع التنمية وقضايا تطور المجتمع وانطباق مخرجاتها كماً وكيفاً مع احتياجات التنمية وتطور المجتمع.
8- توسيع قاعدة التعليم الجامعي وتزويده بنظم مرنه وبرامج متنوعه وأساليب ووسائل حديثة كي تلبي حاجات الفئات المختلفة من أجل خدمة قضايا التنمية وتطور المجتمع.
9- تطوير محتوى التعليم الجامعي وأساليبه في ضوء الإنفجار المعرفي وتطبيقاته المختلفة، وبما يؤدي إلى بناء الشخصية المعاصرة، ويفي باحتياجات المجتمع حالياً ومستقبلياً.
10- دفع مسيرة البحث العلمي، وتمكينه من القيام بدور إيجابي في تطوير المعرفة وتنمية التقنية وتوظيفها لخدمة برامج التنمية ومتطلبات التطور في مختلف مجالات العمل والإنتاج.
11- تطوير مصادر التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي وتنويعها.
12- النهوض بحركة التأليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة وبما يدعم تجديد الإطار الثقافي الوطني والقومي، ويواجه تحديات عصر العولمة.
13- العمل على تنمية الملكات الوطنية وتشجيعها وفتح المجال أمامها والاستفادة منها في إجراء البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات إلى الجهات ذات العلاقة.
14- تنويع مسارات التعليم العالي واتجاهاته بما يتناسب ويتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وتوجيه نسبة من مدخلات التعليم الجامعي إلى المعاهد التقنية المتخصصة وكليات المجتمع.
15- التوسع في المعاهد التقنية والكليات أفقياً وعمودياً.

وهناك مشكلات تعاني منها الجامعات تحول دون تحقيق أهدافها ومنها:

- وجود مشكلات إدارية تواجه العمل الأكاديمي بشكل عام والعمل البحثي بشكل خاص.[1]

(1) بدر سعيد الأغبري، مرجع سابق، ص 120,119.

- تأثير البيئة الداخلية والخارجية للجامعة والتي تعاني من مشكلات عديدة.[2]

ويتضح من الأهداف السابقة ما يلي:

- أنها تسعى إلى تثقيف المجتمع وتطويره بشتى المجالات عن طريق المعرفة وإجراء البحوث.
- أنها تهتم بمشاكل المجتمع وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- أنها تؤكد على أهمية التعاون المستمر وتوثيق الروابط في المجال العلمي سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- أنها تسعى إلى إشراك مؤسسات التعليم الجامعي في دعم حركة النشر والترجمة والتأليف في مختلف مجالات العلم والمعرفة عن طريق وضع خطط مستقبلية تنظم حركة العمل التعليمي والبحثي.

ويتضح مما سبق أن هناك جهود ومساعي لتطبيق أهداف التعليم الجامعي على الواقع الفعلي، وأن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وضعت أهداف بعيدة المدى للتعليم العالي، وبذلك فإن الجامعات بدورها سوف تحصل على مستوى عالي من الدعم العلمي والذي سينعكس إيجابياً على البحوث العلمية.

وبالنسبة لوظائف التعليم الجامعي؛ فمن المعروف أن للجامعات ثلاث وظائف رئيسية هي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، إلا أن الثالثة غير مفعلة في اليمن. رغم أن الوظائف الأساسية لمؤسسات التعليم العالي في العالم كله تقديم الخدمات للمجتمع المحلي والوطن بشكل عام، من خلال تسخير ما لديها من معارف ومهارات وإمكانات لخدمة المواطنين، وبالنسبة للجامعات اليمنية، فلا تتوفر معلومات كافية عما تقدمه الجامعات من خدمات لمجتمعها. إلا أن هناك مؤشرات تدل على أن الجامعات اليمنية لا تقوم بهذه الوظيفة لمجتمعها بشكل كاف، سوى ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس من خدمات استشارية بصفة شخصية. ومن المؤسف أن تضم الجامعات هذا الكم من الكفاءات البشرية المبدعة ذات الخبرات العالمية ثم لا يستفاد منها في خدمة البلاد، ولا سيما أن هناك احتياجات ماسة للاستفادة من كل هذه الطاقات ولعل جزءاً من هذه المشكلة يكمن في إنشغال أعضاء هيئة التدريس بمهامهم الرسمية والشخصية، إضافة إلى غياب الحوافز للقيام بمثل تلك الخدمات للمجتمع. ولذلك يجب على الحكومة أن تولي هذا الجانب اهتماماً كبيراً وأن توفر للجامعات وأعضاء هيئة التدريس ما يمكنها من القيام بمثل هذه الخدمات.[3]

كما تؤكد إحدى الدراسات أن خدمة المجتمع غائبة عن الواقع وهناك ضعف في عملية التدريس لأعضاء هيئة التدريس وقلتهم في معظم الجامعات وعدم توفر أعضاء هيئة تدريسية لبعض التخصصات، وهناك ضعف في العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وكذلك الضعف في علاقاتها مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، والسياسة الحالية لا تخدم قضايا التنمية.[4]

وبالنسبة لوظيفة البحث العلمي، في الجامعات اليمنية مازال يأخذ دوراً ثانوياً في وظيفة الجامعة، وعلى الرغم من أن أهداف الجامعة تنص على أن البحث العلمي هو جزء مهم من الشخصية الاعتبارية للجامعة، كما أنه لا توجد درجات وظيفية للبحث العلمي على مستوى

---

(1) أبو بكر عبد الله القربي، التعليم العالي الحكومي في اليمن.. إلى أين؟، مؤتمر التعليم العالي الأهلي، صنعاء 30-1، يونيو 2000م، الكتاب الأول، (صنعاء: جامعة الملكة أروى، 2000م)، ص ص 6-7.

(2) أحمد محمد صالح شمسان، مرجع سابق، ص ض 184- 186.

(3) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية و خطة العمل المستقبلية: 2006-2010، مرجع سابق، ص 35.

(4) أحمد سيف حيدر ، مرجع سابق، ص 194.

الجامعات اليمنية إلا فيما يتعلق ببرامج الدراسات العليا حيث يتفرغ المعيدون والمدرسون لإجراء البحوث والدراسات للحصول على الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) وهؤلاء هم الوحيدون المتفرغون للبحث العلمي على مستوى الجامعات.[1]

كما أن حداثة إنشاء الجامعات في اليمن وبالتالي حداثة التعليم الجامعي قد استدعت في بداية الأمر التركيز على التدريس وعدم إعطاء الإهتمام والتركيز المطلوب للبحث العلمي بكيفيته كهدف ومرتكز أساسي من مرتكزات العمل العلمي البحثي الأكاديمي. ويضاف إلى ذلك عدم ترسيخ تقاليد أكاديمية خاصة بالبحث العلمي تجلى ذلك من خلال عدم ربط الأبحاث العلمية بالخطط الخمسية للتنمية الوطنية. ذلك مما أدى إلى ضعف التركيز على الجانب التطبيقي للبحث العلمي. وتحت مجموع الدراسات والأبحاث التي أنجزت في غالبيتها نحو البحث في المفاهيم النظرية البحتة، كما تركز معظم البحوث فيها لخدمة عضو هيئة التدريس فقط، فأتت وكأنها استكمالاً لنيل شهادة جديدة أو لأغراض الترقيات الأكاديمية- الوظيفية.[2]

وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية لعام 2006-2010م الوظائف الأساسية لوزارة التعليم العالي في النقاط التالية:[3]

- قيادة وتوجيه مؤسسات التعليم العالي.
- توفير الأطر والقواعد القانونية التي تنظم مؤسسات التعليم العالي.
- مراقبة وضبط جودة التعليم العالي والتأكد من تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- العمل على مساعدة الجامعات في الحصول على الموارد اللازمة لتشغيلها من قبل الحكومة وفق الترتيبات المتفق عليها.
- تنمية الصلات والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المناظرة لها على المستوى الإقليمي والدولي.
- القيام بالتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.
- دعم البحث العلمي والتأليف والترجمة وتشجيع النشر.

العمل على خدمة المجتمع وتأمين احتياجاته من القوى البشرية.

ويرى الباحث في ضوء ما تم استعراضه، أنه على الرغم من اعتبار وظيفة البحث العلمي إحدى الوظائف المهمة في الجامعة، يلمس أن هذه الوظيفة لم تجد طريقها الصحيح بعد نحو تحقيق أهدافها المرجوة منها ولم تترجم على أرض الواقع من خلال ممارسات فعلية تزاولها الجامعات ممثلة بالإدارات المعنية بالبحث في مختلف الكليات والمعاهد والمراكز البحثية والباحثين فيها، مع ما يترتب على ذلك من تعطيل وهدر للإمكانات المتواضعة، وقصور الجامعات في تأدية مهمامها على أكمل وجه وفي مقدمتها تدني وشحة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس فيها.

---

(1) ناصر عبد الله العولقي، وحميد جلوب علي الخفاجي، البحث العلمي وارتباطه بالتنمية مع التركيز على الجامعات اليمنية، من بحوث الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبل، والمنعقدة في الفترة من 4-6 ديسمبر،1999، بجامعة عدن، عدن،1999،ص، 297.

(2) ناصر علي ناصر، سعيد عوض سعيد، البحث العلمي في جامعة عدن الخصائص والمتطلبات، من بحوث الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبل، والمنعقدة في الفترة من 4-6 ديسمبر،1999، بجامعة عدن، عدن،1999،ص،198.

(3) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية:2006/2010، مرجع سابق، ص 45.

3- تنظيم التعليم الجامعي:

إن التعليم العالي والجامعي خاصة في اليمن (حكومي/خاص وأهلي) يواجه في الوقت الراهن تحديات ومتغيرات عديدة توجب مراجعة أهدافه وفلسفته وتنظيماته ومناهجه وعلاقته بالمجتمع، ومواجهة التعليم الجامعي لهذه التحديات ليس الغرض منه الاقتصار على حل مشكلاته الحاضرة، وإنما أيضاً لمواجهة مشكلات المستقبل خاصة وإن التعليم في جوهره عملية مستقبلية. وبالرغم من النمو الكمي في عدد الجامعات(حكومية /خاصة) وازدياد أعداد طلابها بشكل كبير، إلا أنها لم تراعي المواءمة بين مخرجاتها وبين احتياجات سوق العمل، فظهرت بطالة المتخرجين، ناهيك عن ضعف المناهج وعدم مواكبتها للتطور العلمي والتقني مما أثر على مستوى الطلبة وتحصيلهم للمعارف الجديدة ومسايرتهم للتطور العلمي العالمي.

ويعتبر التعليم الجامعي في اليمن حديث العهد، فمعظم الجامعات (13 من بين 15 جامعة حكومية وأهلية) تأسست بعد عام 1990م وينطبق هذا على كليات المجتمع، وقد أنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1990 لتتولى الإشراف على الجامعات اليمنية، ولكن ما لبث أن تحولت مهامها إلى وزارة التربية والتعليم لتكون قطاعاً من قطاعات وزارة التربية والتعليم وفي عام 2001م أعيد إنشاء الوزارة من جديد نظراً لزيادة عدد الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية والذي بلغ آنذاك (6) جامعات حكومية و(5) أهلية بالإضافة إلى كليات المجتمع والمعاهد التقنية التي تم نقلهما تحت إشراف وزارة التعليم الفني والمهني.[1]

وبالنظر إلى الهيكل التنظيمي للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية نجد أن المجلس الأعلى للجامعات يقع على قمة الهرم التنظيمي، ويرأس المجلس رئيس الوزراء، ويضم في عضويته ثمانية وزراء آخرين، هم وزير التعليم العالي والبحث العلمي -الذي يشغل منصب نائب رئيس المجلس- إلى جانب كل من وزراء المالية، والتخطيط والتعاون الدولي، والخدمة المدنية، والتربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني، والشؤون الإجتماعية، و نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي ورؤساء الجامعات الحكومية، ووكيل قطاع التعليم بوزارة التعليم العالي، وممثلاً واحداً عن الجامعات الأهلية، وممثلاً واحداً عن القطاع الخاص، وثلاث شخصيات أكاديمية. ويلاحظ أن هذا المجلس بدأ مؤخراً ممارسة دوره في تطوير التعليم العالي وإصلاح مساره.[2]

وفيما يتعلق بالدور الحالي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه الجامعات فإنه مقصور على الإشراف والتوجيه الاستراتيجي دون القيام بالدور الرقابي الفعال عليها. والسبب في ذلك يرجع إلى غياب التحديد الواضح للمهام والمسؤوليات للوزارة. ولذلك ينبغي أن يكون للوزارة مهام محددة يقوم بها كادر وظيفي مؤهل تأهيلاً عالياً إلى جانب حاجتها إلى قاعدة بيانات ومعلومات كافية تمكنها من وضع السياسات والخطط، واتخاذ القرارات بشكل مناسب، حيث إن البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الوزارة حالياً غير كافية، فلا تعطي صورة واضحة عن أعداد الطلاب وتوزيعهم وفقا للتخصص والنوع والعمر وغيره، ولا عن الهيئة التدريسية من حيث التخصص والنوع والعمر، وكذلك لا توجد بيانات كاملة عن الموارد والنفقات.[3] والتعليم الجامعي في اليمن هو إما تعليم جامعي حكومي، أوتعليم جامعي خاص أو(أهلي).

---

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم الجامعي الحكومي في اليمن، مرجع سابق، ص 5.

(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية و خطة العمل المستقبلية: 2006-2010، (صنعاء: مشروع تطوير التعليم العالي، 2007).، ص ص 14-15.

(3) المرجع السابق، ص ،15.

والجدير بالذكر أن عدد الجامعات الحكومية وفقاً لآخر إحصاء بلغ عدد (8) جامعات هي جامعة صنعاء، جامعة عدن، جامعة تعز، جامعة الحديدة، جامعة إب، جامعة ذمار، جامعة حضرموت، جامعة عمران.[1] حيث تضم هذه الجامعات (102) كلية تتوزع بين (59) كلية في التخصصات النظرية والإنسانية منها (32) كلية في التخصصات التربوية وعدد (43) كلية في التخصصات التطبيقية والعملية. وتشمل هذه الكليات جميعها على زهاء (483) قسماً في مختلف التخصصات الإنسانية والتطبيقية.[2]

كما بلغ عدد الجامعات الأهلية والخاصة (13) جامعة وهي جامعة العلوم والتكنولوجيا، الجامعة اليمنية، الجامعة الوطنية، جامعة العلوم التطبيقية، جامعة الملكة أروى، جامعة سبأ، جامعة الأحقاف، جامعة الإيمان، جامعة دار العلوم الشرعية، جامعة الأندلس، جامعة المستقبل، جامعة العلوم الحديثة، الجامعة اللبنانية الدولية. وتتكون الجامعات الأهلية والخاصة من (54) كلية تتوزع بين (19) كلية في التخصصات العلمية والتطبيقية و(35) كلية في التخصصات الإنسانية، وتشمل هذه الكليات على زهاء (63) قسماً تتكرر لتصل إلى (195) قسماً في مختلف التخصصات الإنسانية والتطبيقية، حيث بلغ عدد التخصصات التطبيقية (22) قسماً شكلت ما نسبته (34.9%) من إجمالي الأقسام تتكرر لتصل إلى (71) قسماً بينما بلغ إجمالي التخصصات الإنسانية (41) قسماً تكررت لتصل إلى (124) قسماً، والجدول رقم (2) يبين توزيع الجامعات الحكومية حسب الكليات التطبيقية والإنسانية للعام الجامعي 2006-2007م.[3]

جدول رقم(2)

يبين توزيع الجامعات الحكومية حسب الكليات التطبيقية والإنسانية للعام الجامعي 2006-2007م.

البيان	م	الجامعة	عدد الكليات			عدد الأقسام		
			تطبيقية	إنسانية	مجموع	تطبيقية	إنسانية	مجموع
جامعات حكومية	1	صنعاء	8	16	24	24	26	50
	2	عدن	6	14	20	25	30	55
	3	تعز	6	6	12	14	24	38
	4	الحديدة	5	7	12	13	16	29
	5	إب	4	4	8	11	16	27
	6	ذمار	8	5	13	18	14	32
	7	حضرموت	6	7	13	15	12	27
الإجمالي			43	59	102	120	138	258

يتبين من الجدول أعلاه رقم (2) أن مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي تتألف من (102) كلية تتوزع بين (59) كلية في التخصصات النظرية والانسانية، و(43) كلية في التخصصات التطبيقية، وتشمل هذه الكليات جميعها على زهاء (258) قسماً في مختلف التخصصات الانسانية والتطبيقية.

---

(1) تعتبر جامعة ناشئة (تحت التأسيس) لا تتوفر بيانات عنها.

(2)يرجى النظر في:

- وزارة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص، 27.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام2007/2006 (صنعاء : المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008م)، ص ،75.

(3) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام2007/2006 (صنعاء : المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008م)، ص ،75-76-.

ويتضح من ذلك أن هناك تكراراً كبيراً في الأقسام داخل الجامعة الواحدة وبين الجامعات بعضها البعض. هذا مما يؤدي إلى عدم تنوع في التخصصات وعدم ايجاد تخصصات حديثة غير موجودة من قبل في الجامعات، وبذلك فإن الجامعات لا تلبي احتياجات سوق العمل من مختلف التخصصات سواء الأدبية أو التطبيقية. وفيما يلي جدول رقم (3) يبين توزيع الجامعات الأهلية والخاصة حسب الكليات التطبيقية والإنسانية.[1]

جدول رقم(3)

يبين توزيع الجامعات الأهلية والخاصة حسب الكليات التطبيقية والإنسانية للعام الجامعي 2006-2007م.

البيان	م	الجامعة	عدد الكليات			عدد الأقسام		
			تطبيقية	إنسانية	مجموع	تطبيقية	إنسانية	مجموع
جامعات أهلية وخاصة	1	ج. العلوم والتكنولوجيا	2	3	5	14	27	41
	2	جامعة الإيمان	0	4	4	0	13	13
	3	الجامعة اليمنية	2	3	5	9	15	34
	4	ج.دار العلوم الشرعية	0	4	4	0	4	4
	5	الجامعة الوطنية	2	4	6	5	11	16
	6	جامعة سبأ	2	3	5	8	9	17
	7	جامعة الأحقاف	1	4	5	3	7	10
	8	ج. الملكة أروى	2	3	5	10	8	18
	9	جامعة الأندلس	1	2	3	2	5	7
	10	جامعة المستقبل	1	1	2	2	4	6
	11	ج. العلوم الحديثة	1	1	2	1	0	1
	12	الجامعة اللبنانية	3	1	4	8	8	16
	13	ج. العلوم التطبيقية	2	2	4	9	13	22
	الإجمالي		19	35	54	71	124	195

ويلاحظ من التخصصات التي يتم تدريسها في الجامعات الأهلية والخاصة بأنها تخصصات منسوخة من الجامعات الحكومية وتسير بنفس النمط التي تسير عليه الجامعات الحكومية ولا تزال نسبة التخصصات الإنسانية غالبة على التخصصات التطبيقية ولا تتوفر بينها تخصصات نادرة يمكن أن تفي باحتياجات سوق العمل ولا يزال دافع الربح يسيطر على تكلفة التعليم الجامعي الأهلي.

وعلى صعيد نظم الدراسة فالملاحظ أن نظم الدراسة بالجامعات اليمنية سواء الحكومية أم الأهلية تتعدد فيما بين:[2]

- نظام الفصول الدراسية: هذا النظام معمول به في معظم كليات الجامعات، وفيه تكون السنة الدراسية مكونة من فصلين دراسيين كل فصل دراسي مكون من 16 أسبوعاً دراسياً بما فيها فترة الاختبارات.
- نظام السنة الدراسية: هذا النظام معمول به في بعض كليات الجامعات، مثل كلية الشريعة والقانون، وكلية الطب البشري.
- نظام الساعات المعتمدة: هذا النظام معمول به في بعض الجامعات الحكومية والأهلية.

وعلى صعيد سياسة القبول بالجامعات اليمنية سواء الحكومية أو الأهلية فالملاحظ أنه فيما يتصل بالجامعات الحكومية فإنها تعتمد على ثلاثة أنظمة للقبول فيها وهي:[1]

---

(1) المرجع السابق، ص 76.

(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص 62.

1- النظام العام:

ويتم به قبول الطلاب اليمنيين بدون رسوم دراسية، وبحسب النسب والطاقة الاستيعابية المقرة من المجلس الأعلى للجامعات.

2- النظام الموازي(المسائي):

يقبل بموجب هذا النظام الطلاب الذين تقل معدلاتهم عن النسب المحددة في شروط القبول بالنظام العام، ويسمح لهم بالدراسة في الفترة المسائية بالرسوم المحددة، على ألا يقل معدل الطلاب المقبولين عن 5% من معدل القبول بالنظام العام، وبحيث لا يتجاوز عدد المقبولين به عن 25% من إجمالي عدد الطلاب المقبولين بالنظام العام، وعلى مستوى كلية وتخصص.

3- نظام النفقة الخاصة:

يقبل به الطلاب الذين يتمكنوا من النجاح في المنافسة بالنظام العام أو الذين تقل معدلاتهم في الثانوية العامة بنسبة لا تتجاوز 5% عن معدل الذين تم قبولهم بالنظام العام، ويتم قبولهم للدراسة في الفترة الصباحية برسوم دراسية تتفاوت بحسب نوع التخصص المطلوب الإلتحاق به وبحيث لا يتجاوز عدد المقبولين به عن 25% من إجمالي عدد المقبولين بالنظام العام على مستوى كل كلية وتخصص.

وفيما يتصل بالجامعات الخاصة والأهلية فإن نظام القبول المعمول به هو نظام النفقة الخاصة وبحسب النسب والطاقة الاستيعابية المقرة من المجلس الأعلى للجامعات.[2]

وتبين إحدى الدراسات أهم العوائق والمشكلات التي تواجه الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية، يمكن تلخيصها كما يلي:[3]

- غياب أهداف محددة وواضحة ودقيقة، مكتوبة ومعلنة للدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية، الحكومية والأهلية، تشتق من أهداف الجامعات اليمنية لترسم الاتجاهات العامة لأنشطة الدراسات العليا والبحث العلمي، بجانب غياب اللوائح الداخلية لكل جامعة، المترجمة لتلك الأهداف، المحددة للاختصاصات والمسئوليات المنظمة لأداء المهام والوظائف، وإلى جانب ذلك غياب سياسة وطنية للدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية (الخاصة)، مما جعل كل جامعة تجتهد في رسم خطوط العمل بها وفقاً لظروفها وما يتوافر لها من موارد وطاقات، وطبقاً لما تحتاجه من كفايات علمية، أو مايلقى عليها من مطالب مجتمعية فردية أو عامة.
- إنعدام التعاون والتنسيق بين الأقسام والكليات والجامعات، في مجال البحث العلمي وإعداد برامج الدراسات العليا، وكأن كل كل قسم وكل كلية وكل جامعة كيان مستقل بذاته يثبت من خلال وجوده.
- افتقار الجامعات الحكومية للاستقلال المالي والإداري والحرية الأكاديمية الكافية، إذ رغم تأكيدات قوانين التعليم الجامعي على ضرورة استقلال الجامعات إدارياً ومالياً، وتمتعها بالحرية الأكاديمية وفق أحكام القوانين والتقاليد الاجتماعية، إلا أن الجامعات الحكومية مازالت فاقدة لاستقلالها المالي والإداري.

---

(1) المرجع السابق، ص 62.
(2) المرجع السابق، ص، 62.
(3) أحمد علي الحاج محمد، مرجع سابق، ص ص 114,113.

4- أوضاع هيئة التدريس:

يمثل عضو هيئة التدريس أهم عناصر النظام التعليمي وحجر الزاوية التي يتوقف على أساسها نجاح أي نظام تعليمي في تحقيق أهدافه، وحيث أن هيئة التدريس هم رسل ثقافة وعلم ومعرفة، ودعاة إصلاح وتطوير، ورواد تجديد وإبداع وإبتكار في مجتمعاتهم، وهم نبض التطوير وروحه وحركته، وهم الذين يشكلون عقول الأجيال المتعاقبة ويبنون أخلاقهم ويتحملون وصل الماضي بالحاضر، ووصل الحاضر بالمستقبل في أذهان أبناء المجتمع.

اكتسبت قضية تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية أهمية محورية باعتبارها حجر الزاوية في العملية الأكاديمية برمتها، إذ لا يتصور على الإطلاق نجاح العمل الأكاديمي بدون أعضاء هيئة تدريس كفؤة مهما توافرت المقومات المادية والتكنولوجية للعمل الأكاديمي.

وعليه سيتم تناول أوضاع هيئة التدريس في الجامعات اليمنية وهي كما يلي:

أ- المؤشرات الكمية لأعضاء هيئة التدريس:

لقد حققت الجامعات الحكومية تقدماً ملموساً خلال فترة زمنية وجيزة امتدت لأكثر من (35) عاماً نتيجةً للتزايد السكاني والضغط المتنافس لمخرجات الثانوية العامة الذي أدى بدوره إلى انتشار وتوسع خدمات التعليم العالي وذلك بافتتاح جامعات وكليات وأقسام جديدة. كل ذلك عكس نفسه على زيادة الطلب من الهيئة التدريسية ومساعديهم واستمرار تغطية النقص بالتعاقدات الخارجية من الدول الشقيقة والصديقة، ومع عودة الكثير من الموفدين الذين أنهوا تأهيلهم في الدول الشقيقة والصديقة إرتفع عدد الهيئة التعليمية ومساعديهم اليمنيين وغير اليمنيين ليصل إلى (5901) عضواً بالجامعات الحكومية. إلا أن هذا التزايد الكمي كان على حساب التطور النوعي وضعف الإرتباط بالجانب البحثي وخدمة المجتمع والذي سار بخطا متثاقلة حسب الظروف المادية والعلمية المتاحة، وهناك عدد من العوامل التي أدت إلى زيادة إعداد وتأهيل هذا المخزون من القوى البشرية العالية الكفؤة من أهمها:[1]

1- اتساع خارطة انتشار خدمات التعليم العالي لتصل إلى سبع جامعات في سبع محافظات محورية، مثلت مراكز لاستقطاب الطلاب من المحافظات المجاورة.(كما تعتبر جامعة عمران الجامعة الحكومية الثامنة والتي أصدر قرارا بإنشائها نهاية عام 2005م ويتم حالياً فصلها من جامعة صنعاء وسيتم الإكتفاء بذكر السبع الجامعات فقط.

2- فتح فروع لكليات التربية غطت (10) محافظات أخرى إلى جانب المحافظات التي تتوفر فيها مقرات الجامعات الأم.

3- توفير منح سنوية للإيفاد الخارجي سواءً بتمويل من الحكومة أو التعاون الثنائي مع الدول الشقيقة والصديقة أو الصناديق والمنظمات المتخصصة، وتزايد عددها مع نهاية النصف الأول من عقد التسعينات بنشوء خمس جامعات جديدة وأخرى في نهاية عام 2005م.

---

(1) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية،2005/2006م ،(صنعاء: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،ديسمبر 2007م) ص ص 4,3.

4- استقطاب عدد من هيئة التدريس حاملي شهادة الدكتوراه العائدين من المهجر والعاملين في حقل التدريب في جامعات عربية أو دولية بعد التحري لمدى استيفائهم الشروط الواجب توافرها فيمن يجب تعيينه.
5- فتح نحو(23) مركزاً بحثياً بالجامعات الحكومية. ثم اختيار نخبة من الأكاديميين للعمل على رأس تلك المراكز.
6- ولوج التعليم الجامعي الأهلي والذي بلغ عدد مؤسساته (12) جامعة، يعتمد على الهيئات التعليمية الحكومية.
7- التوسع الرأسي في التعليم الجامعي من خلال فتح برامج الدراسات العليا التي تنتشر في كل الجامعات الحكومية.
8- الاحتفاظ بالهيئة الأكاديمية التي أهلت في عقدي سبعينات وثمانينات القرن الماضي وأهلت في جامعات مرموقة تمتلك السمعة والمكانة العلمية أصبحت تمثل وظيفة القلب من الجسد في وسط هذه النخبة.
9- تزايد الطلب على الهيئة التعليمية من قبل الجامعات الناشئة مما أدى إلى مزيد من الضغط على الكادر الأكاديمي العامل في جامعتي (صنعاء وعدن).
10- التعيينات السنوية للهيئة المساعدة (مدرس- معيد) وتأمين مناخات أفضل في تسهيل اجراءات التأهيل والترقي في الألقاب العلمية والنمو والمعرفي.
11- الإمتيازات النسبية التي خصت بها الهيئة التعليمية والمساعدة دون غيرها من شرائح المجتمع عدا شريحة القضاة.

ب- أعداد هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعات:

شهدت الجامعات اليمنية نمواً ملحوظا وتوسعاً كبيراً في عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم انطلاقاً من أهمية تأهيل الكادر الأكاديمي في العملية التعليمية، حيث تزايد عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعات الحكومية من (4417) عضواً عام 2003/2002م ما بين معيد ومدرس وأستاذ مساعد وأستاذ مشارك وأستاذ، ليصل عددهم الإجمالي في العام الجامعي 2007/2006م إلى (5883) عضواً منهم (5141) يمنياً بنسبة (87.4%) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، بينما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس غير اليمنيين (742) عضواً بنسبة (12.6%)، ويعود ذلك إلى أن الجامعات انتهجت سياسة الإحلال للكادر الأكاديمي المحلي منذ فترة مبكرة، ويعود أيضاً إلى عدة أسباب منها:(1)

- التوسع الكبير في إنشاء الجامعات الحكومية وخاصة بعد تحقيق الوحدة المباركة والتي وصلت إلى سبع جامعات تستوعب أكثر من 200 ألف طالب وطالبة رغم أن عدد الجامعات قبل الوحدة كانت لا تتعدى جامعتين فقط .

(1) يرجى مراجعة التالي:
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله-أنواعه، 2007/2006م مرجع سابق، ص90.
- محمد أحمد الحاوري،أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية بين العمل الأكاديمي وخدمة قضايا المجتمع، الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط االتعليم، صنعاء، 2008، ص2.

- توافر فرص متعددة ومتنوعة للابتعاث والتأهيل العالي في الجامعات المختلفة ، إذ تمكنت اليمن من الحصول على العديد من المقاعد الدراسية في كثير من الجامعات الغربية والعربية فضلاً عن دول أوربا الشرقية.
- طبيعة التوجيهات العامة الرامية إلى تشجيع التعليم بصورة عامة والدراسات العليا بصورة خاصة.

ويوضح الجدول رقم(4) عدد أعضاء هيئة التدريس اليمنيين وغير اليمنيين في الجامعات اليمنية:[1]

جدول رقم(4)

عدد أعضاء هيئة التدريس اليمنيين وغير اليمنيين في الجامعات اليمنية

الجامعة	الهيئة التدريسية والمساعدة	النسبة المئوية
صنعاء	1913	% 32.51
عدن	1347	% 22.9
تعز	619	%10.5 2
الحديدة	498	% 8.47
ذمار	552	% 9.38
إب	351	%5.97
حضرموت	603	%10.25
الإجمالي	5883	%100

ويتضح من الجدول السابق أن جامعة صنعاء احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية بها (1913) عضواً، يليها جامعة عدن التي بلغ عدد أعضائها (1347) عضواً وتلك الجامعتين يتمركز فيهما نحو (55.4 %) من إجمالي الهيئة التدريسية الذين يمثلون أكثر من نصف عدد هيئة التدريس بالجامعات السبع نظراً لقدم تكوينهما والزيادة في أعداد كلياتهما إلى جانب إفتتاح فروع للكليات الأدبية في عدد من المحافظات تتبع مالياً وإدارياً كل منهما، ناهيك عن حيازة الجامعتين على (14) مركزاً بحثياً مقابل (9) مراكز موزعة على الخمس الجامعات الأخرى، فضلاً عن تركز معظم الدراسات العليا التي شملت العديد من الكليات الأخرى، والأقسام فيهما بسبب الوفرة العددية من الهيئة التعليمية من لقب أستاذ، أستاذ مشارك بالإضافة إلى توفر المكتبات والقاعات والتجهيزات والوسائل التعليمية بصورة أفضل من الجامعات الخمس الناشئة.

وتأتي جامعتا تعز وحضرموت في المرتبة الثانية ومن ثم ذمار، والحديدة في المرتبة الثالثة نظراً لتقارب أعداد الهيئة التدريسية والتي تبلغ (619-603-552-498) على التوالي، في حين تقع جامعة إب في أدنى سلم المراتب من حيث العدد (351) عضواً.

وهذا التفاوت الكبير الذي أظهرته البيانات لتوزيع أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بين الجامعات الحكومية السبع يؤكد "غياب السياسات والخطط المبكرة لإعداد وتأهيل الكادر الأكاديمي بحسب الحاجة، مما أدى إلى تراكم أعداد كبيرة منهم في بعض الأقسام والكليات وافتقارهم في أقسام وكليات أخرى، مما يحتم على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في وضع آلية عملية لإعادة توزيع الهيئة التعليمية بين الجامعات والكليات والأقسام حسب المعايير المحددة والمؤطرة

(1) المرجع السابق، ص 91.

باللوائح الأكاديمية النافذة مع مراعاة نشاط الترجمة والبحث العلمي عند إعادة التوزيع والعمل وفق قرارات المجلس الأعلى للجامعات بالنسبة لتوزيع العائدين من حملة الدكتوراه"[1].

وأما بالنسبة للألقاب العلمية فإن أعداد أعضاء هيئة التدريس (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) ومساعديهم (مدرس، معيد) تتفاوت من جامعة إلى أخرى وأن حملة الألقاب العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك) ينحصرون في الجامعات الأم (صنعاء، عدن)، ويوضح ذلك الجدول التالي رقم (5):[2]

(1) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم،أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات الحكومية، مرجع سابق، ص 6.
(2) المرجع السابق، ص 93.

جدول (5)
يبين أعداد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم اليمنيين وغير اليمنيين بحسب الجامعة واللقب العلمي للعام الجامعي 2007/2006م

اللقب العلمي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس	معيد	الإجمالي	
الجامعة	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	الإجمالي	النسبة
صنعاء	172	266	861	194	420	1913	% 32.51
عدن	43	166	613	218	307	1347	% 22.9
تعز	38	35	185	120	241	619	%10.5 2
الحديدة	17	30	144	63	244	498	% 8.47
ذمار	19	54	134	114	231	552	% 9.38
إب	15	39	92	30	35	351	% 5.97
حضرموت	29	65	238	45	70	603	%10.25
الإجمالي	333	655	2267	784	1548	5883	%100

ويستخلص من الجدول السابق رقم (5) أن عدد أعضاء هيئة التدريس ممن هم برتبة أستاذ (333) بسنبة (5.6%) بينما مثل عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين (655) عضواً بنسبة بلغت (11.13%)، أما عدد أعضاء هيئة التدريس ممن هم برتبة أستاذ مساعد فقد بلغ(2267) فقد سجل أعلى نسبة بلغت (38.53%)، كما تتقارب أعداد أعضاء هيئة التدريس من أعداد الهيئة المساعدة حيث بلغ عدد المدرسين(784) عضواً بنسبة (13.32%) والمعيدين بعدد (1548) عضواً بنسبة (26.31%).

واحتلت جامعة صنعاء المركز الأول من حيث احتوائها على أكبر عدد من حملة اللقب العلمي أستاذ بلغ (172) عضواً وأستاذ مشارك بعدد (266) عضواً من بين الجامعات، تليها جامعة عدن بعدد (43) أستاذاً و(166) أستاذاً مشاركاً بينما تقل هذه الأعداد في جامعة تعز، وحضرموت، وذمار، والحديدة، وإب بعدد (38 ، 35) (29 ، 65) (19 ،54) (17 ،30) (15 ،39) (أستاذ، أستاذ مشارك) على الترتيب، بينما تقل بشكل كبير في جامعة إب، لذا لابد من إعادة التوزيع بما يغطي احتياجات بعض الجامعات من فائض الأخرى بشكل يحقق التوازن ليس فقط على مستوى الجامعات وإنما على مستوى الكليات والأقسام أيضاً.

ج- وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم:

يعتبر الراتب الشهري للأستاذ الجامعي عال مقارنة برواتب أصحاب المهن الأخرى في الجمهورية اليمنية، ومع ذلك فإن هذا الراتب يعتبر متدن إذا ما قورن مع بلدان أخرى. فهذا الراتب يتراوح من 49000 ريال يمني للمعيد إلى 150000 ريال يمني للأستاذ الجامعي بما في ذلك 20% بدل سكن وبدل بحث. وهذا يعني أن معدل الراتب السنوي للأستاذ الجامعي يعادل 900$، أي حوالي 17 ضعفاً من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. علما بأن الزيادة في المرتب تستند على معيار الأقدمية وليس على حجم العمل التدريسي أو التميز في الجانب الأكاديمي.[1]

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية:2010/2006، مرجع سابق، ص 24.

ولقد أولت الدولة إهتماماً خاصاً بالبحث العلمي على مستوى الجامعات، ونص قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م في مادته الثالثة بشأن وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية على ما يلي:[1]

أ- القيام بواجبات التدريس.

ب- إجراء البحوث والدراسات العلمية وتنمية معارفهم بصورة مستمرة.

ج- الإتصال بالمراكز العلمية والبحثية والعمل على تبادل العلم والمعارف مع الأساتذة والعلماء فيها.

د- المتابعة المستمرة للجديد في مختلف العلوم، كلاً في مجال اختصاصه.

هـ- الإشراف على بحوث الطلاب وتوجيهم بما يعمق الشجاعة الأدبية في نفوسهم وينمي المقدرة البحثية والإبداعية لهم.

ويمكن القول بالنسبة لما يتقاضاه عضو هيئة التدريس في الجامعات اليمنية هي نسبة جيدة مقارنة بأصحاب المهن الأخرى. وتعد هذه المبالغ ذات أهمية بالنسبة لبلد نامي مثل اليمن شحيح الموارد الإقتصادية، لذا يمكن القول أن الدعم المادي متوفر ولكن ليس بمستوى الطموح.

ثانياً: التنظيم الإداري للبحث العلمي بالجامعات اليمنية

بدأ التنظيم الإداري للبحث العلمي بالجامعات اليمنية عندما صدر قرار مدير جامعة صنعاء رقم 65 لعام 1985م، بإنشاء عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، محدداً أهدافها وبناءها التنظيمي وغير ذلك من الجوانب الأخرى.[2]

ويمكن توضيح التنظيم الإداري للبحث العلمي في الجامعات اليمنية من حيث التكوين والإختصاصات بحسب لائحة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة صنعاء وهي:[3]

تتكون عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي والتي تنص عليها المادة (2) من اللائحة من الأقسام والوحدات التالية :

1- قسم الدراسات العليا، ويتكون من:

أ- وحدة القيول والتسجيل والمتابعة.

ب-وحدة الدارسين بالخارج.

2- قسم البحوث، ويتكون من:

أ-وحدة البحوث.

ب- وحدة التوثيق والترجمة والنشر.

ج- وحدة العلاقات العلمية.

د- وحدة المؤتمرات والندوات العلمية.

هـ- الوحدة المالية.

و- مركز ووحدات البحوث في الجامعة.

---

(1) رئاسة الجمهورية، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 238 لسنة 1998م، بشأن نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية (صنعاء: وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب، 1998م).

(2) أحمد علي الحاج محمد، الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية واستراتيجية تطويرها،مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد الخامس عشر، السنة السابعة، سبتمبر 2000م، ص 94.

(3) جامعة صنعاء، لائحة الدراسات العليا والبحث العلمي،الباب الثاني، (جامعة صنعاء : عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، 2007م)، ص2.

وبعد صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم (18) لسنة 1995م، بشأن الجامعات اليمنية، فقد أعيد تنظيم الدراسات العليا في اليمن لتأخذ إدارياً شكل نيابة تتبع رئيس الجامعة، يتولاها نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا، وتأخذ أكاديمياً بنظام الإشراف المتعدد "النمط الألماني": وهو نظام تقليدي يقوم على الجمع بين الدرجات الجامعية الأولى، والدراسات العليا داخل إطار تنظيمي واحد، بحيث يتم إعداد طلاب الدراسات العليا، وإجراء البحوث في التخصصات التي تضمها كليات الجامعة، على أساس وجود صلة بين المرحلة الجامعية الأولى. لأن هذه الكلية تقوم على دعامتين هما التعليم والبحث العلمي. وقد انتقل هذا النظام إلى مصر، ومنها اليمن، والتي أدخلت عليه مؤخراً بعض التعديلات بإيجاد نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي تتبع رئيس الجامعة، وتتولى رسم السياسات والخطط، ومتابعة تنفيذ مهام الدراسات العليا على مستوى كليات الجامعة.[1]

ويتألف مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي كما في المادة (49) من قانون رقم (18) لسنة 1995م من:[2]

1- نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلميرئيساً.
2- نواب عمداء الكليات لشئون الدراسات والبحث العلمي أعضاء.
3- مسجل الدراسات العليا عضواً.

وتنص المادة (50) من نفس القانون على اختصاص المجلس كما يلي:

أ- تنظيم شئون الدراسات العليا والبحث العلمي وتشجيعه وتوفيرالدعم المادي والمتطلبات الأخرى.
ب- اقتراح السياسة العامة للدراسات العليا والبحث العلمي في المجالات المختلفة ويحدد نظام الدراسات العليا والبحث العلمي قواعد قبول الدارسين وتسجيلهم وتحويلهم وابتعاثهم.
ج- اعتماد لجان الإشراف والمناقشة للرسائل العلمية ومواصفاتها ومصروفات الدراسة وشروط منح الدرجات العلمية وخطط البحث العلمي وكل ما يتعلق بالدراسات العليا والبحث العلمي بما في ذلك الإشراف على الوحدات الإدارية التابعة لها.

كما تنص المادة (6) من لائحة الدراسات العليا مهام المجلس نذكر بعض منها وهي كما يلي:[3]

أ- اعتماد موضوعات البحوث لدرجة الماجستير والدكتوراه.
ب- اعتماد تقارير مجالس الكليات والمعاهد والمراكز بالجامعة عن شئون الدراسات العليا والبحث العلمي.
ج- اعتماد نتائج امتحانات الدراسات العليا ورفع النتائج التي يترتب عليها منح درجة علمية إلى مجلس الجامعة.
د- اعتماد تشكيل لجان الإشراف والحكم على رسائل الماجستير والدكتوراه.
هـ-اقتراح الخطط المتعلقة بسياسة البحث العلمي في الجامعة واقتراح الطرق والإجراءات اللازمة لتنفيذها.
ر- اعتماد مشاريع الأبحاث المقدمة من الكليات واعتماد المبالغ اللازمة لدعم هذه الأبحاث.
ز- وضع الأسس والشروط اللازمة لحفظ حقوق الجامعة والباحثين فيما يتعلق بالبحوث العلمية ونتائجها.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 94,88.
(2) رئاسة الجمهورية، القرارالجمهوري بالقانون رقم (18) لسنة 1995م، بشأن الجامعات اليمنية، الجريدة الرسمية، العدد الثالث والعشرون بتاريخ 25 ديسمبر 1998م، صنعاء، المادة 49.
(3) لائحة الدراسات العليا والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 4-6.

ح- وضع السياسة العامة للمجلات العلمية التي تصدرها نيابة الدراسات العليا وإقرار أنظمتها وميزانيتها.
ط- وضع أسس التعاون والتنسيق مع هيئات ومراكز ووحدات البحوث المحلية ومع المراكز والهيئات والمنظمات والجامعات العربية والإسلامية والأجنبية.
ي- وضع أسس التعاون والتنسيق مع هيئات ومراكز ووحدات البحوث المحلية ومع المراكز والهيئات والمنظمات والجامعات العربية والإسلامية والأجنبية.
ك- وضع السياسة المالية واعتماد مشروع الميزانية السنوية الخاصة بالدراسات العليا والبحث العلمي.
ل- تكوين لجان علمية من المتخصصين بالتعليم العالي لعمل تقييم دوري لبرامج وأنشطة الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعة.
م- اعتماد التقرير السنوي الكامل عن الدراسات العليا والبحث العلمي قبل رفعه إلى رئيس الجامعة.

كما تنص المادة (7) اختصاصات نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي كما يلي:
أ- إدارة شئون عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.
ب- تنظيم شئون الدراسات العليا والبحث العلمي وتنسيقها مع الجهات البحثية المختلفة.
ج- متابعة تطبيق الأنظمة المتعلقة بالدراسات العليا والبحث العلمي.
د- تقديم تقرير إلى رئيس الجامعة في نهاية كل عام جامعي.

وتنص المادة (9) أيضاً من اللائحة نفسها اختصاصات ومهام نائب عميد الكلية لشئون الدراسات العليا والبحث العلمي وهي كما يلي:
أ- يساعد العميد في مهامه واختصاصاته في مجال البحث العلمي.
ب- يرأس الوحدات العلمية والإدارية الخاصة بشئون البحث العلمي.
ج- يقدم تقريراً سنوياً عن سير العمل فيما يخص البحث العلمي بالكلية.

وتنص المادة (11) من اللائحة نفسها مهام مسئول الدراسات العليا بالكليات وهي كما يلي:
أ- التنسيق مع عميد الكلية لتنفيذ ومتابعة لوائح ونظم الدراسات العليا والبحث العلمي.
ب- التنسيق بين مجلي الدراسات العليا ومجلس الكلية فيما يتعلق بالدراسات العليا والبحث العلمي.
ج- التنسيق بين العمادة والأقسام العلمية في الكلية فيما يتعلق بقضايا القبول والتسجيل والنتائج ومنح الوثائق الدراسية.
د- متابعة ورفع التقارير الدورية عن أنشطة وبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي، خاصة تقارير لجان الإشراف عن مدى تقدم الطلاب المسجلين في برامج الماجستير والدكتوراه ورفعها إلى مجلس الدراسات والعليا والبحث العلمي.
هـ- متابعة سير دراسة مبعوثي الجامعة في الخارج كل في كليته ورفع تقارير دورية عنهم.

كما تعتبر نيابة شئون الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة عدن هي إحدى دوائر الإدارة المركزية للجامعة، حيث تتولى الإشراف على خطة البحوث العلمية والتي تنفذها الأقسام

العلمية بالكليات وكذا الأبحاث التي تقوم بها فرق العمل البحثية المكونة من الأساتذة ذوي التخصصات المتعددة في مختلف كليات الجامعة. وتتحدد اختصاصاتها ومهامها بما يلي:[1]

- الإسهام الفعال في اقتراح الخطط البحثية المتصلة بمؤسسات الجامعة المختلفة ورفعها إلى مجلس الجامعة للنظر فيها.
- تنشيط وتدعيم البحوث الفردية والجماعية بمختلف الوسائل المتاحة وذلك وفق ماهو مبين في اللائحة التنظيمية للبحث العلمي.
- تتولى عملية تنظيم وتنسيق البحوث العلمية الجارية في الكليات والتي تتولى الجامعة تمويلها.
- إقامة علاقة وطيدة مع الأقسام العلمية ولجان الدراسات العليا والبحث العلمي الفرعية بالكليات ومجالس الكليات حول مايتصل بالدراسات العليا في الداخل والخارج وذلك فيما يتعلق بالتالي:

أ- الحقل الدراسي العام.

ب-مجال التخصص.

ج- موضوع الأطروحة وعنوانها.

وضع السياسة العامة للندوات العلمية والحلقات الدراسية والمناظرات التخصصية التي يقوم بها المتخصصون من الباحثين والدارسين من العاملين في الجامعة أو الزوار وذلك بالتنسيق مع مجالس الكليات.

- الإسهام في تحديد البحوث التي تتقدم بها وفود الجامعة في الخارج في المؤتمرات العلمية.
- الإسهام الفعال في إنشاء مكتب توثيق خاص والمشاركة للقيام بعض جوانب العملية التوثيقية وخاصة ما اتصل منها بترجمة وعرض وتلخيص.
- إقامة وتوطيد العلاقات العلمية مع مختلف مراكز البحوث الداخلية والخارجية بهدف تبادل الخبرات والمعلومات العلمية.
- إصدار مجلة علمية فصلية أو سنوية.
- إعداد مشروع الموازنة السنوية العامة للدراسات العليا والبحث العلمي.

ويتضح مما سبق أن التنظيم الإداري للبحث العلمي في الجامعات اليمنية ينقصه الكثير من اللوائح والتشريعات القانونية التي تنظم سير العملية البحثية بالجامعة، حيث يتضح أن اللائحة الخاصة بالدراسات العليا سواء في جامعة صنعاء أو عدن لم تقدم شرحاً وافياً عن كيفية ممارسة البحث العلمي وأسلوب تقييم الأداء البحثي داخل أقسام وكليات الجامعة، حتى قانون الجامعات اليمنية لم يبين مهام واختصاصات الدراسات العليا، واكتفى بذكر تكوينه فقط. هذا مما يبين أن البحث العلمي في الجامعات اليمنية ما زال تحت النشأ وأن ممارسة النشاطات البحثية في الجامعات اليمنية ما زالت غير منظمة وتمارس بصورة فردية فقط ، حيث لا يوجد ما ينظم ذلك على مستوى القسم أو الكلية أو الجامعة.

ثالثاً: بنية الأداء البحثي بالجامعات اليمنية:

(1) حسين أحمد الحسني، دور جامعة عدن في تعزيز وتطوير البحث العلمي في الجمهورية اليمنية، من بحوث الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبل، والمنعقدة في الفترة من 4-6 ديسمبر،1999، بجامعة عدن، عدن،1999،ص 279.

يتبنى التعليم العالي في اليمن وضع الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي وربطها بالسياسة الوطنية للبحث العلمي وذلك بتحديد أولويات البحث العلمي، بما يمكن أن تسهم الجامعة والبحث العلمي بدراسة مشكلات محددة ووضع الحلول المناسبة لها، محاولة في ذلك إيجاد الربط بين البحوث الجارية بالجامعات اليمنية وخطط التنمية الوطنية والقومية وبحث إمكانية القيام بالأبحاث المشتركة وكذلك الإشراف المشترك على إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه ذات الموضوعات المتعددة الجوانب والتخصص. حيث تؤكد الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية لعام 2010/2006 أن تكون لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي رؤية واضحة ورسالة يحدد فيها الغرض من وجودها، وتعميم هذه الرسالة إلى جميع مؤسسات التعليم العالي، كما يجب أن تدرك أن رسالتها لا تنحصر في الرقابة الدقيقة على نشاطات الجامعات وإنما في الإشراف والتنسيق والمتابعة لمؤسسات التعليم العالي، لا سيما و أن الجامعات تسير نحو الاستقلالية الإدارية بشكل عام.[1]

يتبين أن الخطة الاستراتيجية تؤكد على ضرورة تعميم خطتها على جميع مؤسسات التعليم العالي وأن تشتمل على الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية للبحث العلمي وكذلك القيم، والذي سيتم تناولها بشكل تفصيلي كما يلي:

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية:2010/2006، مرجع سابق، ص 45.

1- رؤية البحث العلمي:

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوضع رؤية ورسالة وأهداف، حيث تتمثل الرؤية في:[1]

" نطمح أن تكون وزارة التعليم العالي على درجة من التميز والفاعلية والكفاءة لتتمكن من إيجاد نظام للتعليم العالي يسهم في خلق مجتمع يمني مسلح بالعلوم والمعرفة والتكنولوجيا قادر على المنافسة على المستويين الوطني والإقليمي بحلول 2025م".

باستقراء الرؤية الاستراتيجية للتعليم العالي يتضح أنها تستهدف إلى تهيئة الجامعات نحو التنمية والتطور، حيث ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة أسس:

أ- تكوين نظام تعليم عالي يسهم في نشر المعرفة والتكنولوجيا العلمية.

ب- تحقيق التميز والمنافسة من خلال بيئة بحثية عالية المستوى.

ج- التعليم العالي والبحث العلمي هما أساس التنمية والتطور في المجتمع.

وتبين الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية:2010/2006، غياب التخطيط الاستراتيجي، حيث تفتقر الجامعات إلى وجود رؤية ورسالة واضحة وأهداف إستراتيجية محددة.[2]

رغم أن هناك مساعي وجهود ملموسة ولو أنها قليلة تقوم بها الجامعات اليمنية لإيجاد رؤية مستقبلية لها، وكذلك السعي لإيجاد خطة استراتيجية تعتمد عليها الجامعات اليمنية سواء الحكومية أو الأهلية، فقد أشارت الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي من أنه من بين نقاط الضعف التي يعاني منها البحث العلمي في اليمن "غياب التخطيط الاستراتيجي، حيث تفتقر الجامعات إلى وجود رؤية ورسالة واضحة وأهداف استراتيجية محددة"[3]. إلا أن بعض الجامعات تقوم بوضع رؤيتها دون أن يكن لها تخطيط استراتيجي يشتمل على العناصر المعروفة للتخطيط الاستر اتيجي ومن هذه الجامعات، جامعة إب فقد وضعت لها رؤية مستقبلية وهي:[4]

"الجامعة لها طموحات كبيرة ومنها العمل على تطوير وتحسين مستوى الأستاذ الجامعي ويشمل هذا العمل على زيادة معلوماته العلمية ومهاراته ومواكبته للجديد في العلوم وطرق التدريس. أيضاً العمل على استكمال البنى البحثية للجامعة ويشمل هذا بقية المرحلة الثانية والثالثة من المباني والمعامل. وأيضاً الاستمرار في تنظيم وتطوير الجامعة الذي بدأناه في العام 2006م ، كما أن الجامعة تنوي العمل على رفع مستوى المعامل والمختبرات سواء في مجال تدريب الكوادر الفنية أو في مجال تزويدها بالأجهزة الجيدة والمتطورة بما يضمن الرفع من مستوى مهارات الطالب وقدراته المعرفية".

ويعني ذلك أن الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية لاتضع لها رؤية مستقبلية. بل تكتفي بوضع رسالة وأهداف للجامعة فقط.

---

(1) يرجى النظر في:
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم الجامعي الحكومي في اليمن، مرجع سابق، ص 5.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص 45

(2) المرجع السابق، ص 35.

(3) المرجع السابق، ص، 36.

(4) جامعة إب ، موقع الجامعة، متاح على: http://test.attawon.com/index.php?option=com_content&task=view&id=66&Itemid=55 25-2-2009م.

2- رسالة البحث العلمي:

إن رسالة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتمثل في:[1]

"العمل على تنمية وتطوير رأس المال البشري من خلال إعداد السياسات العامة لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي والإشراف عليها لتحقيق التميز والجودة في التعليم العالي والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وضمان تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الطلاب لتحصيل المعارف والمهارات والسلوكيات التي تمكنهم من المشاركة الإقتصادية والإجتماعية الفاعلة لإيجاد الرفاهية ولتحسين نوعية الحياة في المجتمع اليمني".

ويمكن استعراض بعض الرسائل التي تضعها الجامعات فعلى سبيل المثال رسالة جامعة العلوم والتكنولوجيا باعتبارها أقدم وأكبر جامعة أهلية فقد قامت بوضع رسالة تسير على ضوئها وهي:[2]

"إن جامعة العلوم والتكنولوجيا ترنو لأن تصبح واحدة من أرقى الجامعات على المستوى المحلي والإقليمي، وتعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال رفع مستوى الأداء في جميع الجوانب وخاصة الأكاديمية، وذلك بتوفير البيئات المناسبة لتقديم تعليم متميز وحصول تعلم فاعل، وتنفيذ أبحاث تطبيقية نوعية، وتقديم خدمات متميزة للمجتمع، وتعمل الجامعة على بناء برامج تعليمية تتميز بتفعيل دور الطالب وتحفيز ملكاته الفكرية بالجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي والتي تؤهل المتخرجين فيها ليكونوا قادرين على ربط ما يتعلمونه بخبراتهم السابقة وتطوير خبراتهم المستقبلية، واستخدام كل مصادر التعلم المتوفرة في الحصول على المعرفة وتوظيفها توظيفاً في تطوير تخصصاتهم المهنية".

وتحرص الجامعة على أن تتيح الفرصة لطلابها في اختيار مجالات التعلم التي تؤهل كلاً منهم ليكون مواطناً صالحاً ومنتجاً، وله القدرة على اتخاذ القرارات السليمة وحل المشكلات في إطار بيئته الاجتماعية والثقافية.

3- الأهداف الاستراتيجية:

لابد لأي منظمة سواء تعليمة أو غير تعليمية من أهداف استراتيجية لتحديد النتائج المطلوب تحقيقها منها سواء في المستقبل البعيد أو القريب، لذا فقد وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهداف استراتيجية وفرعية للوزارة هي:[3]

أ- التطوير المؤسسي للوزارة ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتتمكن من القيام بمهامها بكفاءة وفاعلية. ويتفرع من الهدف الاستراتيجي الأهداف الفرعية التالية:

(1) إعادة هيكلة الوزارة.
(2) تطوير القوانين والتشريعات واللوائح التي تكفل للوزارة الإشراف والرقابة والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
(3) تنمية وتطوير الموارد البشرية العاملة في الوزارة.

---

(1) يرجى النظر في:
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم الجامعي الحكومي في اليمن، مرجع سابق، ص 5.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص 45

(2) جامعة العلوم والتكنولوجيا، دليل الطالب،2006-2007م، ص 1.

(3) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص ص 45-46.

(4) إنشاء وتحديث الأنظمة الأكاديمية والإدارية والمالية الأساسية التي تحدد أدوار ومسؤوليات أجهزة التعليم العالي والبحث العلمي وترسخ مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة.

ب- تنمية وتطوير قدرات الهيئة التدريسية الحالية في الجامعات واعداد الهيئة التدريسية المستقبلية. ويتفرع من الهدف الاستراتيجي الأهداف الفرعية التالية:

(1) تحسين قدرات الهيئة التدريسية الحالية من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم وتنفيذ وتقييم برامج تدريبية نوعية داخلية وخارجية.

(2) إعداد هيئة تدريس جديدة لمواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية في الجامعات اليمنية والتركيز على الإيفاد إلى جامعات متميزة.

ج- الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة وتوفير مصادر تمويل أخرى (حكومية وغير حكومية) لدعم وتطوير قطاع التعليم العالي. ويتفرع من الهدف الاستراتيجي الأهداف الفرعية التالية:

(1) دراسة وتحليل المخصصات المالية المعتمدة وتحديد أولويات الإنفاق.

(2) تنويع مصادر التمويل والوصول إلى أكبر قدر ممكن من التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم العالي.

د- ربط الخطط الرامية إلى تنمية وتطوير قطاع التعليم العالي باحتياجات سوق العمل. ويتفرع من الهدف الاستراتيجي الأهداف الفرعية التالية:

(1) إعداد دراسات وأبحاث للتعرف على حاجات ورغبات سوق العمل.

(2) افتتاح برامج ومساقات دراسية جديدة ومتنوعة فضلاً عن تنوع المؤسسات التعليمية الجامعية أفقياً ورأسياً.

(3) تكافؤ الفرص.

هـ- الإرتقاء بمستوى التعليم العالي وتطوير البرامج والتخصصات وطرق التدريس وأساليب التعليم والتعلم. ويتفرع من الهدف الاستراتيجي الأهداف الفرعية التالية:

(1) تأسيس وانشاء هيئة الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة.

(2) تطبيق معايير اعتماد وطنية موحدة لمؤسسات التعليم العالي تتفق مع المعايير العالمية.

(3) ربط الدعم الحكومي للجامعات بمدى التزام تلك الجامعات بمعايير الإعتماد والجودة.

و- تأسيس وتنفيذ شبكة تقنية المعلومات لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. ويتفرع من الهدف الاستراتيجي الأهداف الفرعية التالية:

(1) بناء شبكة معلومات تربط الوزارة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

(2) بناء قواعد بيانات ومعلومات داعمة لعمليات التخطيط والرقابة والمتابعة واتخاذ القرارات وتحقيق التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة.

ز- تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وخاصة البحوث العلمية التطبيقية الموجهة لخدمة المجتمع وتنميته وتطويره. ويتفرع من الهدف الاستراتيجي الأهداف الفرعية التالية:

(1) إنشاء هيئة البحث العلمي لتوحيد الجهود البحثية في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأخرى.

(2) إنشاء صندوق خاص لتمويل البحث العلمي يتبع الوزارة مباشرة.

(3) تشجيع نشر الإنتاج العلمي والإصدارات المتخصصة والمحكمة على المستوى الوطني.

(4) بناء قاعدة بيانات متكاملة عن البحوث العلمية والباحثين ورسائل الدراسات العليا ومشاريع التخرج وجعلها متاحة أمام الجميع.

ومن أمثلة أهداف الجامعات الحكومية، جامعة صنعاء باعتبارها أقدم الجامعات اليمنية فقد وضعت أهدافاً استراتيجية لها منبثقة من الأهداف العامة للجامعات اليمنية وهي:[1]

"تهدف الجامعة بشكل عام إلى تنشئة مواطنين مؤمنين بالله منتمين لوطنهم وأمتهم متحلين بالمثل العربية الاسلامية السامية مطلعين على تراث أمتهم وحضاراتها معتزين بهما ، ومتطلعين للإفادة والاستفادة الواعية من التراث الحضاري الانساني ومن الحضارة العربية الاسلامية واجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع والمساهمة في تقديم المعارف والعلوم والآداب والفنون وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية داخل البلاد وخارجها".

يلاحظ أن أهداف جامعة صنعاء منبثقة من نفس الأهداف العامة للجامعات اليمنية التي حددها قانون رقم (18) لسنة 1995م، ويدل ذلك على عدم اهتمام القيادة الجامعية بأهمية وضع أهداف خاصة للجامعة. وبالرغم من أن جامعة صنعاء تعتبر من أقدم الجامعات اليمنية، إلا أن الباحث لم يجد خطة استراتيجية للجامعة، وهذا يدل على عدم اهتمام القيادة الجامعية بوضع خطة استراتيجية تبين فيها رؤية ورسالة وأهداف الجامعة، وقد ربما يرجع ذلك لعدم فهم القيادة الجامعية بأهمية الخطة الاستراتيجية، بالإضافة إلى عدم وجود كوادر مؤهلة لوضع مخطط استراتيجي للجامعة.

كما وضعت جامعة العلوم والتكنولوجيا أهدافاً استراتيجية لها وهي:[2]

- تزويد الطلاب ببرامج ذات جودة عالية تؤهلهم ليكونوا قادرين على التفكير الإبداعي والتحليل المنطقي للمشكلات وافتراض الحلول المناسبة لها واتخاذ القرارات المسئولة حيالها.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وباحثيها على القيام بأبحاث ودراسات تطبيقية ذات قيمة علمية عالية في مختلف المجالات.
- تقديم خدمات متميزة للجميع.
- ربط المخرجات التعليمية بمتطلبات التنمية في المجتمع.
- تطوير مستوى الوعي لدى طلاب الجامعة بثقافتهم العربية والإسلامية.
- توفير فرص التعليم غير المختلط للطالبات.
- إنشاء علاقات مثمرة ومتميزة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي محلياً وإقليمياً ودولياً.

ويلاحظ من الأهداف التي وضعتها جامعة العلوم والتكنولوجيا أنها أهداف مرتبة ومميزة وقد تفي بالغرض المطلوب من أجل رفع مستوى التعليم العالي، حيث يلاحظ من خلال الأهداف الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيع الهيئة التدريسية بالقيام بالأبحاث في مختلف التخصصات... الخ، ويدل ذلك أن جامعة العلوم والتكنولوجيا وضعت أهدافاً لها بدقة وعناية، وربما قد يرجع ذلك إلى أنها أقدم الجامعات الأهلية في اليمن، بالإضافة إلى امتلاكها ميزانية كبيرة تنفق على الهيئة التدريسية والقيادات الجامعية بها، مما يعكس ذلك على نوعية التعليم.

أما أهداف جامعة الملكة أروى فهي كالتالي:[1]

---

(1) جامعة صنعاء، موقع الجامعة، متاح على : http://new.suye.ac/ar/Defualt.aspx?unv=2 24-2-2009م.

(2) جامعة العلوم والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص 3.

- الإسهام في تطوير التعليم العالي وإتاحة فرص الدراسة والتخصص والتدريب العملي في مختلف حقول المعرفة.
- تزويد المجتمع بالقوى البشرية المؤهلة، تأهيلاً عالياً، والقادرة على تطوير مسيرة التنمية والنهوض بالبناء.
- الإهتمام بالبحث العلمي وتشجيعه وتدريب الطلاب على ممارسته بأحدث الوسائل والتقنيات.
- الإهتمام بالحضارة العربية والإسلامية ونشر تراثها وإبراز جوانبها العقلية والفكرية ومنهجيتها العلمية.
- العمل على استيعاب التقنيات المتطورة واستخدامها لصالح المجتمع وتوفير المزيد من التخصصات العلمية الحديثة.

تعتبر جامعة الملكة أروى من الجامعات الأهلية الحديثة، ويلاحظ أن أهدافها تتشابه مع أهداف جامعة صنعاء وجامعة العلوم والتكنولجيا، ويدل ذلك على أن الجامعة قد استفادت استفادة كبيرة في صياغة أهدافها من أهداف جامعة صنعاء وجامعة العلوم والتكنولوجية.

ونجد أن بعض الجامعات اليمنية ومنها جامعة صنعاء لا تضع لها خطة استراتيجية خاصة بها، بل تنبثق رؤيتها ورسالتها من الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكتفي بذلك.

وتؤكد الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية لعام 2006-2010م أن تكون لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي رؤية واضحة ورسالة يحدد فيها الغرض من وجودها، وتعميم هذه الرسالة إلى جميع مؤسسات التعليم العالي، كما يجب أن تدرك أن رسالتها لا تنحصر في الرقابة الدقيقة على نشاطات الجامعات وإنما في الإشراف والتنسيق والمتابعة لمؤسسات التعليم العالي، لا سيما و أن الجامعات تسير نحو الاستقلالية الإدارية بشكل عام. لذا فقد وضعت الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي رؤية

ورسالة وأهداف استراتيجية للتعلم العالي والبحث العلمي وهي كما يلي:[2]

إن رؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتمثل في:

" إيجاد نظام للتعليم العالي يتسم بالجودة والمشاركة الواسعة، والمسارات المتعددة رأسياً وأفقياً وبما يكفل التنوع، ويتميز بالفاعلية والكفاءة، ويقدم البرامج النوعية، ويحقق الجودة في التعليم والتعلم والبحث وخدمة المجتمع، ويحسن من نوعية الحياة في المجتمع اليمني".

وتنبيق عن رؤية التعليم العالي والبحث العلمي رسالة نظام التعليم العالي والبحث العلمي والتي تتلخص فيما يلي:

- بناء وتعزيز الثقافة الديمقراطية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، واحترام الأنظمة والقوانين، لتعزيز الوحدة الوطنية، والمشاركة في بناء اليمن الديمقراطي الموحد الذي يستند على الدين الإسلامي و قيمه السامية في العدالة والخير والمساواة والتسامح.

---

(1) جامعة الملكة أروى، دليل الجامعة، ص 7.

2 - يرجى مراجعة ما يلي:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية:2006/2010، مرجع سابق، ص ص41-70.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص ص 200-203.

- توسيع دائرة قبول الطلاب في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، (يلتحق حاليا 13% فقط من الفئة العمرية (19-23) بالجامعات) لتصل إلى نسبة 16 % خلال الخطة الخمسية الثالثة وإلى معدل 35 % بحلول عام 2025.
- تطوير قدرات خريجي الجامعات والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي، والتركيز على تزويد الطلاب بالمعارف المهمة والتعمق فيها، ومهارات حل المشاكل، وتنمية قدرات التفكير الإبداعي، ومهارات التواصل باللغة العربية والإنجليزية، والتعلّم المستمر مدى الحياة، ومهارات استخدام تقنية المعلومات، والمشاركة الفعالة في إنجاز تطلعاتهم الوطنية والشخصية.
- تطوير وتقوية قدرات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتتمكن من رسم السياسات والتخطيط والتنسيق والمراقبة لتكون قادرة على التوجيه والإشراف على مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، وتطويرها بشكل مستمر.
- تطوير الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، كماً وكيفاً، وفتح تخصصات جديدة تلبي احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية.
- تحسين كفاءة وفعالية مؤسسات التعليم العالي وترشيد استخدام الموارد المتاحة، وزيادة وتعزيز القيمة المضافة للتعليم العالي.
- إعداد الهيئة التدريسية المساعدة من أجل تلبية متطلبات الجودة واحتياجات التوسع للجامعات اليمنية، وتأهيلهم في جامعات عالمية مرموقة، من أجل رفع جودة التعليم والتعلم والبحث، وتعزيز روح المنافسة في الجامعات اليمنية وفيما بينها لتتمكن من الارتقاء إلى المستويات العالمية في عصر العولمة.
- تطوير شبكة الاتصالات وتقنية المعلومات (ICT) الوطنية لتكون ذات سرعة عالية، وتأهيل الكوادر اللازمة لتشغيلها، حتى تتمكن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من مواكبة التطورات العالمية المتلاحقة في مجالات التعليم والتعلّم والبحث العلمي وإدارة المؤسسات وخدمة المجتمع والاستفادة من برامج التقنية في مجال التعلّم عن بعُد والتعلم الإلكتروني.
- تأسيس مجالس وطنية للاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة بهدف تقويم أداء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، للوصول إلى مستويات متقدمة من التميز وفقاً للمعايير الدولية في مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي.
- تطوير قدرات مؤسسات التعليم العالي، لتتمكن من تقديم برامج عالية الجودة تلبي احتياجات التنمية المستدامة للبلاد، وتواكب التطورات المتلاحقة للتعليم العالي على المستوى العالمي.
- تزويد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، بالموارد الضرورية اللازمة للبنى التحتية، لتتمكن من الاطلاع على المعارف المتاحة في المجالات المتعلقة بالتعليم والتعلّم والبحث العلمي وتوظيفها لاحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية.
- إعادة هيكلة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، بما يعزز تنوع البرامج والقضاء على التكرار، وفقاً لرؤية قطاع التعليم العالي، وبما يلبي الاحتياجات التنموية للبلاد.
- تنويع مصادر التمويل لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك مؤسسات التعليم الأهلي، وتشجيعها على زيادة مصادر التمويل الذاتي، وإشراك القطاع الخاص في تمويلها وتطويرها.

- تقوية التعاون والتنسيق بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، لإيجاد قدر عال من التكامل فيما بينها وتعزيز دور التعليم العالي في خدمة المجتمع.
- بناء الشخصية المتكاملة للطالب التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الوطنية والعربية والإسلامية، القادرة على التفاعل بإيجابية مع تحديات العولمة ومتطلبات القرن الواحد والعشرين.
- تشجيع الطلاب على ممارسة حقوقهم الدستورية ودعم مؤسساتهم الديمقراطية الشرعية مثل الاتحادات الطلابية والجمعيات وغيرها.
- تأسيس قاعدة راسخة للبحث العلمي في الجامعات يحمل على عاتقها معالجة مشكلات التنمية في البلاد وتضع الأسس لشراكة إيجابية بين الجامعات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص من أجل الإسراع في تطوير البلاد في مختلف المجالات.

كما أن الأهداف الرئيسية والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية هي:[1]

الهدف الرئيسي الأول: إنشاء الأنظمة الإدارية الأساسية على المستوى الوطني وعلى مستوى مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة، وذلك بهدف ضمان توافر المعايير المتصلة بالمسائلة و الشفافية، وعلى وجه الخصوص في المسائل المتصلة بصناعة القرار وآليات التنفيذ.

إن الوضع المثالي والمعقول- على المدى البعيد يقتضي إيجاد آلية تنسيق قوية بين كل مؤسسات التعليم ذات العلاقة بالتعليم العالي في إطار مجلس أعلى ينظم قطاع التعليم العام ،والتعليم الفني والمهني، والتعليم العالي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الفعالية والكفاءة في قطاع التعليم بشكل عام. ولذلك يقترح ما يلي:

- يوجد حاليا المجلس الأعلى للجامعات الذي يتكون من وزارات التعليم الثلاث، إضافة إلى وزارات المالية، والتخطيط، والعمل والشئون الاجتماعية، والخدمة المدنية والتأمينات. ولكن هذا المجلس يحتاج إلى مزيد من التفعيل لدوره ، والتحديات لصلاحياته ، والتوسيع لمجال عمله حيث وهو من الناحية التشريعية مقتصر على المؤسسات الجامعية كما يقتصر إلى الكوادر المتخصصة الضرورية لمتابعة تنفيذ قراراته. ويقترح تغيير مسماه من المجلس الأعلى للجامعات إلى المجلس الأعلى للتعليم العالي، كون مهام هذا المجلس لا تغطي المؤسسات الجامعية فحسب بل مؤسسات التعليم العالي التخصصي والمهني وتدريب المعلمين أثناء الخدمة.
- إن تأسيس مركز لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي يكون مرتبطا بالوزارة أو مستقلا عنها، أصبح ضرورة ملحة، يجب على الوزارة تأسيسه ليكون مصدرا للابتكار والإبداع في تطوير النظم الإدارية، وطرائق التعليم والتعلم وما يرتبط بها من جوانب أخرى في العملية التعليمية، وتقديم النصح والاستشارات للجامعات والهيئة التدريسية، والتركيز بصورة خاصة على أن يحتوي هذا المركز عددا محدودا من الموظفين، على أن يتم الاستعانة بالكوادر المتخصصة لأداء مهام محددة كلما اقتضت الحاجة لذلك.
- تحتاج الجامعات إلى استقلالية إدارية ومالية أكبر في مقابل أن تخضع قياداتها للمساءلة والمحاسبة.

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق، ص ص 41-70.

- إن تشغيل الجامعات يتطلب توفير معلومات إدارية كاملة، يمكن للجامعات أن تفيد من الخطة التي وضعتها الحكومة لتطوير تقنية المعلومات والإتصالات، الأمر الذي يجب تحقيقه بأسرع وقت ممكن.

الهدف الرئيسي الثاني: توفير مصادر تمويل أخرى (حكومية أو غير حكومية) لدعم و تطوير قطاع التعليم العالي بهدف الوصول إلى قدر أكبر من التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي، و يمكن تحقيق هذه الغاية من خلال فتح قنوات للشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص.

- يجب على الجامعات زيادة حجم استثماراتها في مجال البنية التحتية، وتوفير التجهيزات المطلوبة للتخصصات المختلفة، ويمكن توجيه القروض والمساعدات الفنية التي يقدمها المانحون نحو هذه المجالات.
- ينبغي أن يكون الإستثمار في تقنية المعلومات والإتصالات من أولويات الجامعات، لكي تتمكن من التواصل والتنسيق في مابينها من جهة، والتواصل مع العالم الخارجي من جهة أخرى.
- يجب توفير الأطر والقواعد القانونية التي تسمح للجامعات القيام بالأنشطة التجارية وتمويل بعض مشاريعها من خلال قروض تحصل عليها، ويتم تسديدها من الميزانية السنوية للجامعة.

الهدف الرئيسي الثالث: ربط الخطط الرامية إلى تنمية و تطوير قطاع التعليم العالي باحتياجات أسواق العمل، الأمر الذي سيتطلب (بالضرورة) افتتاح برامج و مساقات دراسية جديدة و متنوعة فضلاً عن تنوع المؤسسات التعليمية الجامعية أفقياً و رأسياً و بما يحقق تكافؤ الفرص في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

- من المتوقع تزايد الطلب على التعليم العالي، لذا ينبغي التوسع في الطاقة الاستيعابية للجامعات، وتنمية التعليم العالي غير الجامعي بما يمكنه من استيعاب جزء كبير من هذه المجاميع الطلابية.
- هناك عدد كبير من الفروع النائية للجامعات، تكون غالباً فروعاً لكليات التربية، أوضاعها تستدعي المراجعة وإعادة ترتيب أمورها، وتحويل كثير منها إلى كليات مجتمع، أو معاهد فنية مستقلة، ولهذا الغرض يمكن تشكيل لجنة من الخبراء تقوم بدراسة أوضاع هذه الكليات، كل على حدة.
- يجب على الحكومة أن تشجع تطوير الجامعات الأهلية، وتوفر لها الحوافز المشجعة مثل الحوافز الضريبية، وتقديم المنح الدراسية للطلاب الفقراء لمتابعة دراستهم فيها، وفي الوقت نفسه على الحكومة ألا تتهاون في تطبيق معايير الجودة في الجامعات الأهلية.
- حتى نضمن ألا يصبح التعليم الأهلي مجرد وسيلة لكسب الأموال، وجني الأرباح، فإن التطبيق الصارم لنظام الجودة والإعتماد الأكاديمي سيساعد تجنب أي مظاهر سلبية. كما سيضمن تطبيق هذا النظام عدم التفريط في الجودة في مقابل الكسب المادي.

الهدف الرئيسي الرابع: تطوير طرائق التدريس و أساليب التعلُّم و خدمات البحث العلمي مع التركيز على عناصر الجودة المتصِّلة بمخرجات التعليم العالي و بما يساعد على نشر المعرفة و تكييفها للتصدي لمشاكل المجتمع و قضاياه التنموية.

- تتطلع اليمن إلى أن تصبح بلداً ذا اقتصاد معرفي نشط، ولتحقيق ذلك يجب أن تتوافر شروط ضرورية، منها: ملاءمة الظروف المادية والإستثمارية، وأن تكون البنية التحتية

والمادية جاهزة. وفوق ذلك كله، يجب أن يكون لدى القطاع الخاص الرغبة في الاستثمار في الأنشطة المستندة على المعرفة والإبتكار.

- نظراً لمحدودية الموارد المادية بشكل عام، لابد من الإتجاه لاستغلال الموارد البشرية وتنميتها.
- ينبغي التوسع في مواد العلوم والهندسة والتقنية، لأن مخرجات الجامعات من هذه التخصصات ما زالت محدودة، والطلب عليها متزايد.
- ايجاد آلية للتحديث والتطوير المستمر للمناهج والبرامج التعليمية، ومن أجل هذا الغرض يتم تشكيل لجنة مراجعة تضم في عضويتها شخصيات من خارج التعليم العالي، لا سيما من القطاعات الإنتاجية، لضمان تحديث المناهج من ناحية وارتباطها بسوق العمل من ناحية أخرى.
- يجب إنشاء مركز وطني لتطوير التعليم العالي، يناط به تطوير المناهج والبرامج الفنية وبرامج التطوير المهني.
- من أجل ضمان ضبط الجودة في الجامعات يحتاج الأمر إلى ايجاد نظام للإعتماد الأكاديمي، ووضع نظام لضبط الجودة على المستوى المركزي والمؤسسي، ولذا يقترح تشكيل لجنة مرتبطة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو مستقلة عنها، تقوم بهذه المهمة.
- يجب تأسيس قاعدة راسخة للبحث العلمي في الجامعات تحمل على عاتقها معالجة مشكلات التنمية في البلاد، وتضع الأسس لشراكة ايجابية بين الجامعات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ولذا يجب تأسيس هيئة وطنية للبحوث، مهمتها تمويل البنية التحتية للبحث العلمي، وتمويل مشاريع البحوث التي لها أهمية في خدمة البلاد، وتمويل فرق العمل البحثية.
- من المعروف أن للجامعات ثلاث وظائف رئيسية: هي التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، إلا أن خدمة المجتمع غير مفعلة في اليمن، مع العلم أن الجامعات تمثل مورداً ثقافياً كبيراً يجب تسخيره وتوجيهه لخدمة المجتمع اليمني.

4- القيـم:

إن أي مؤسسة سواء كانت تعليمية أو غير تعليمية لابد أن تسير وفق رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومحددة، وقيم تشغيلية تنظم العمل الجماعي داخل هذه المؤسسة. ولابد أن يكون للبحث العلمي قيم بحثية يلتزم بها جميع الباحثين سواء داخل الجامعة أو خارجها.

ومن خلال الحديث عن الرؤية والرسالة، والتحليل للوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي في اليمن، الذي ورد فيما سبق، تنبثق القيم في منظومة الأداء البحثي كما بينها (أهداف التعليم الجامعي اليمني في القرار رقم (18) لسنة 1995م، وكما بينها أهداف التعليم العالي، وكذلك الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية لعام 2006-2010م)،والتي تتمثل في:

(التعاون – المسؤولية – المساهمة – المشاركة – الحرية – الإلتزام الأخلاقي – التميز – الجودة – التشجيع – الإحترام – الإبداع)

ومن خلال استقراء ما سبق يتبين أن منظومة القيم في الأداء البحثي في الجامعات اليمنية تحتاج إلى إعادة النظر، حتى تشتمل على معظم القيم البحثية الواجب توافرها في البحث العلمي، على سبيل المثال :الأمانة العلمية، والعدالة ، والثقة، والموضوعية وغير ذلك.

ويلاحظ أن بنية الأداء البحثي بالجامعات اليمنية لاتزال ضعيفة ولا ترتقي بالمستوى المطلوب، حيث لا توجد خطط استراتيجية يسير عليها الأداء البحثي، ونتيجة لذلك فإن الأداء البحثي في الجامعات اليمينة يحتاج إلى بنية قوية تعتمد على نظم وقوانين علمية من أجل العمل على رفع مستوى البحث العلمي في مختلف التخصصات.

رابعاً: الأداء البحثي في الجامعات اليمنية:

تم الإشارة فيما سبق أن الحكومة اليمنية تبذل جهوداً كبيرة من أجل الرقي بالبحوث العلمية، وتسعى إلى توثيق الروابط العلمية والثقافية بين الجامعات الأخرى، إلا أن هذه الجهود لم تلقى حقها على أكمل وجه.

فمثلاً يلاحظ أن الدولة تنفق على البحث العلمي (3%) من إجمالي النفقات الجارية خلال الفترة (2002-2004م)[1]، مما يجعلها في حاجة ماسة إلى توجيه هذا الإنفاق بشكل أكثر على التميز البحثي، حيث لا يوجد حتى الآن ما يسمى ببرنامج أو نظام يقيم أو ينظم الأداء البحثي في الجامعات اليمنية، حيث تؤكد الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي على ضعف ثقافة البحث العلمي، حيث تجرى أكثر البحوث للترقية العلمية وليس للأبحاث مما أثر في التنمية الاقتصادية للبلاد"[2].

وسيتم في هذا المحور عرض أبعاد الأداء البحثي، وإمكاناته. والذي سيتم تناولهما بالتفصيل كما يلي:

1- أبعاد الأداء البحثي:

سيتم تناول أبعاد الأداء البحثي على مستوى أعضاء هيئة التدريس، والقسم، والكلية أو الجامعة وذلك كما يلي:

أ- الأداء البحثي على مستوى أعضاء هيئة التدريس:

يتطلب من الأستاذ الجامعي إنجاز البحث العلمي ونشره والمشاركة في الملتقيات العلمية وكذا الإشراف على الرسائل العلمية، وغالباً ما يكون عضو هيئة التدريس سواء في الجامعات اليمنية أو العربية مطالب بإنجاز البحث العلمي بغرض الترقيات وزيادة الأجور وتجديد العقود.

ويحتاج عضو هيئة التدريس لكي يمارس أدائه البحثي إلى دعم مادي ومعنوي، إلا أن ذلك لا يتوفر في الجامعات اليمنية، حيث تؤكد على ذلك إحدى الدراسات التي أجريت على جامعة صنعاء وهي الجامعة الأم، إلى عدم وجود "ميزانية للبحث العلمي" مقررة في الجامعة منذ نشأتها تخصص لتمويل ودعم أبحاث أعضاء هيئة التدريس فيها.[3]

ويجد المتتبع لأعباء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية، أن الإهتمام بالأداء البحثي ينال نصيباً متواضعاً للغاية وذلك بسبب إنشغالهم بالمهام الرئيسية الموكلة إليهم داخل أو خارج الجامعة، كتوليهم المناصب الإدارية وحضور اللجان والمجالس الأكاديمية، وكذلك المشاركة في الإشراف على النشاط الطلابي والقيام بأعمال التصحيح، وكذلك الإشراف على الرسائل العلمية، وغير ذلك من الأنشطة التي قد تؤثر على وقت عضو هيئة التدريس والذي كان يمكن أن يستفاد به أكثر في النشاط البحثي. لذا فغالب الأبحاث في الجامعات اليمنية هي أبحاث من نوعين أحدهما: بحوث الماجستير والدكتوراه، والأخرى التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس. وبالنظر إلى الهدف من إجراء هذه البحوث، هو الحصول على الدرجة العلمية من قبل طلاب الدراسات العليا، وبهدف

---

(1) المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق، ص 10

(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، ص36.

(3) أحمد محمد صالح شمسان، مرجع سابق، 148.

حصول أعضاء هيئة التدريس على الترقية، وهذا يعني أنها بحوث فردية بقصد الحصول على منافع فردية ليس أكثر.[1]

كما أن العبء التدريسي المتوجب على عضو هيئة التدريس(لا يتضمن الساعات التي تنفق في مجال البحث العلمي)، إلى جانب عدم وجود خطة للتنسيق بين مجموع البحوث المطلوبة والباحثين، وعدم وجود الإهتمام الكافي إن لم يكن اللامبالاة بالمشاركة والمساهمة في ورش العمل الفكرية في المؤتمرات والندوات العلمية..الخ بحيث وصل الأمر إلى إن المشاركين في مجموع الندوات والمؤتمرات العلمية التي نظمتها جامعة عدن عام 1995 وحتى 1999م، هم نفس الأفراد ونفس الأسماء في الغالب الأعم.[2]

ب- الأداء البحثي على مستوى الأقسام العلمية:

في ظل غياب خطة للبحث العلمي على المستوى الوطني فإنه لا يمكن للجامعات وكلياتها المختلفة من وضع خطط بحثية لأقسامها المختلفة بحيث تكون هذه الأبحاث مرتبطة بحل المشكلات التي تواجهها التنمية والمجتمع.

كما أن هذا يؤثر على اختيار موضوعات دقيقة ومحددة لرسائل وأطروحات الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).[3]

وبهذا فإن الأداء البحثي للأقسام المختلفة في الجامعات اليمنية ضعيف أو قد يكون إلى حد ما غير موجود وذلك بسبب عدم توفر خطط بحثية على مستوى الأقسام، مما يجعله مقتصراً على عضو هيئة التدريس ومن أجل الترقية الأكاديمية لا غير. وتبين إحدى الدراسات التي أجريت على إحدى الجامعات اليمنية أنه لا توجد مشاريع بحث مشتركة فعلية يتم دعمها على مستوى القسم أو الكلية.[4] وتؤكد دراسة أخرى عدم وجود سياسة واضحة للبحث العلمي، وأن غالبية الأبحاث تتم بطريقة فردية بقصد الترقية لاغير، وأن التعليم لا يخلو من السياسات المعلنة والمحددة وخاصة تحديد حجم القبول، وأن قبول الطلاب لا يرتبط باحتياجات التنمية وسوق العمل.[5] وهذا يبين أن الأبحاث العلمية في الجامعات اليمنية تتم بصورة فردية أكثر منها جماعية.

كما أن هناك مشكلة تعاني منها الأقسام العلمية باعتبارها الجهات الموكلة إليها القيام بالأبحاث العلمية، وهي أن هذه الأقسام تعاني من عدم نيل حقوقها واختصاصاتها كاملة كما ورد في قانون الجامعات اليمنية حيث لا يوجد لها ميزانية خاصة ضمن ميزانية الكلية التي تتبعها حيث أن الشئون المالية مركزية في يد القيادة العليا في الجامعات وعمادة الكليات حتى أن بدل حضور جلسات القسم لا يناله أعضاء القسم إلا في نهاية السنة المالية.[6] مما يؤثر ذلك سلباً على الأداء

---

(1) أحمد علي الحاج محمد، مرجع سابق، ص ص، 109-110.

(2) ناصر علي ناصر، وسعيد عوض سعيد، مرجع سابق، ص 199.

(3) حسن أحمد الحسني،" دور جامعة عدن في تعزيز وتطوير البحث العلمي في الجمهورية اليمنية"، من بحوث الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبل، والمنعقدة في الفترة من 4-6 ديسمبر،1999، بجامعة عدن، عدن،1999،ص 283.

(4) أحمد محمد صالح شمسان، مرجع سابق، ص 157.

(5) أحمد سيف حيدر،" جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية في الجمهورية اليمنية والدول العربية الأخرى"، من بحوث المؤتمر القومي السنوي العاشر (العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي:"جامعة المستقبل في الوطن العربي"، المنعقد في جامعة عين شمس، في الفترة من 27-28 ديسمبر 2003، القاهرة، دار الضيافة ، 2003، ص 194.

(6) علي عبد الحق محمد الأغبري، من بحوث الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبل، والمنعقدة في الفترة من 4-6 ديسمبر،1999، بجامعة عدن، عدن،1999،ص 232.

البحثي لأعضاء هيئة التدريس ويجعلهم لا يقومون بأي مبادرة لعمل أي بحث جماعي بسبب عدم وجود ميزانية تدعم هذه البحوث. وتؤكد إحدى الدراسات غياب عمل الفريق العلمي بين الزملاء في القسم وفي الكلية.[1]

(1) أحمد محمد صالح شمسان، مرجع سابق، ص 298.

ج- الأداء البحثي على مستوى الكلية أو الجامعة:

إن البحث العلمي في الجامعات اليمنية مازال يأخذ دوراً ثانوياً في وظيفة الجامعة، على الرغم من أن أهداف الجامعة تنص على أن البحث العلمي هو جزء مهم من الشخصية الاعتبارية للجامعة، كما أنه لاتوجد درجات وظيفية للبحث العلمي على مستوى الجامعات اليمنية إلا فيما يتعلق ببرامج الدراسات العليا حيث يتفرغ المعيدون والمدرسون لإجراء البحوث والدراسات للحصول على الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) وهؤلاء هم الوحيدون المتفرغون للبحث العلمي على مستوى الجامعات. ومقابل ذلك نجد أن الأداء البحثي ضعيف على المستوى الفردي أو الجماعي، أوعلى مستوى الجامعة ككل.[1] وذلك نتيجة إلى عدم وجود استراتيجية للبحث العلمي أو خطة بحثية تتبناها إدارة الجامعة، وهذا أمر يمكن وصفه طبيعي لأن الدولة بالأساس لا توجد لها إستراتيجية وطنية موضوعة للبحث العلمي، كما أنها لا تخصص ميزانياتها العامة أرصدة أو مبالغ مالية لتمويل ودعم البحث سواء على مستوى خططها السنوية أو على مستوى خططها الخمسية.[2] ويؤكد ذلك الحاج في دراسته التي يبين فيها غياب سياسة وطنيه للدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية ضمن السياسة القومية لليمن توجه مسيرة الدراسات العليا والبحث العلمي والإرتقاء بهما، وتحدد محاور وقضاياه القومية.[3] ومن ناحية أخرى تؤكد إحدى الدراسات غياب فرق البحث الجماعي داخل الكليات.[4]

وبينت دراسة أخرى غياب فرق البحث الجماعية داخل كل جامعة، بل داخل كل الكلية الواحدة وأقسامها، وبين الجامعات اليمنية، ولا يوجد شئ ما يشير إلى تحرك ما نحو إيجاد شكل ما من الفرق البحثية الجماعية أو إيجاد نوع من التجمعات العلمية.[5]

2- إمكانات الأداء البحثي:

للحصول على أداء بحثي فعال، فلابد من خلق الظروف الملاءمة لعضو هيئة التدريس، حتى يقوم بدوره المنوط به وذلك عن طريق توفير كافة الإمكانات البشرية والمادية والإدارية، والتي سيتم تناولها بالتفصيل فيما يلي:

أ- الإمكانات البشرية:

يعتبر توفر العنصر البشري المناسب تأهيلاً وخبرة العنصر الحاسم في تنفيذ أي خطة، إدارة وتنفيذاً، والكفاءة البشرية المطلوبة تتكون من العلماء الباحثين النواه وما يلزمهم من باحثين مساعدين وفنيين وعمال مهرة في تشغيل الآلات وصيانتها، ويشكل طلبة الدراسات العليا أحد مكونات العنصر البشري اللازم لتنفيذ البحوث، وهم أقل العناصر كلفة وأكثرهم التزاماً لوجود اهتمامات شخصية لديهم لإنجاز بحوثهم والحصول على درجاتهم العلمية، مع ضوابط أكاديمية على أعمالهم وتقييمها وفحصها من قبل أساتذتهم، كذلك يعتبر انخراطهم في مشروعات البحث العلمي نوعاً من التدريب والتأهيل لتنفيذ البحوث في المستقبل وإعداد الباحثين.[6]

---

(1) ناصر عبد الله العولقي، وحميد جلوب علي الخفاجي، مرجع سابق، ص 297.
(2) المرجع السابق، ص 1.
(3) أحمد علي الحاج محمد، مرجع سابق، ص 124.
(4) علي شوعي ناجي عرجاش، مرجع سابق، ص 138.
(5) المرجع سابق، ص، 123.
(6) نهلة عبد القادر هاشم، مرجع سابق، ص 325.

لذا يمكن القول أن الإمكانات البشرية للأداء البحثي هي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومساعديهم وبدونهم لا يمكن أن يكون هناك أداء بحثي، لذا فعلى الجامعات الإهتمام بهذا الجانب وتوفير لهم كل متطلبات إنجاز أدائهم البحثي سواء الفردي أم الجماعي. ولكن ما يلاحظ في الجامعات اليمنية هو عدم الإهتمام بهذا الجانب وانعدام أجواء البحث العلمي والمناخ الأكاديمي الثري. فطالب الدراسات العليا والباحث أياً كانت درجته العلمية هو بحاجة ماسة- قبل كل شئ_ إلى مثيرات وتحديات تستفزه ووجود محافل وتجمعات تدفعه إلى الإطلاع والبحث، وتثير له دروب بحثه، وتسمح له بتبادل الخبرات والأفكار والمعلومات، والتفاعل الحي مع كل جديد ومستحدث.[1]

ب- الإمكانات المادية:

يبدو أن معظم الدول العربية ليس لديها الوعي الكافي للدور الضروري والاستراتيجي للبحث العلمي والتطوير، وهذا هو السبب في تواضع مساهماتها في تمويل الأبحاث العلمية والدراسات المختلفة، أما الجامعات اليمنية تعد بالنسبة للجامعات في العالم حديثة، لذلك فإن مسيرة البحث العلمي فيها ليست كتلك في الدول المتقدمة أو حتى في الدول العربية مثل مصر والأردن والعراق، وذلك يعود إلى الوضع المادي الذي تعيشه اليمن، وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة في هذا الجانب، إلا إنها دون المستوى المطلوب، حيث أن الإنتاجية العلمية في اليمن لازالت بحاجة إلى دعم كبير وإلى تنسيق في إعداد السياسات العلمية، التي يمكن أن تساعد في الارتقاء بهذه الجهود إلى مستويات أعلى وأفضل.[2]

فالبحث العلمي يتطلب التمويل والإنفاق المستمر، ولذلك نجد أن الجامعات اليمنية بدأت مؤخراً بتشجيع البحث العلمي معنوياً ومالياً، لا يوجد تمويل كاف للبحث العلمي سواء كان حكوميا أو خاصا، كما لا توجد إستراتيجية للبحث العلمي لا على المستوى الوطني ولا على مستوى المؤسسات.[3]

لذا فإن البحث العلمي بحاجة إلى تمويل كاف لكي يحتوي على كافة جوانبه ومتطلباته في الجامعات اليمنية، فهذه الجامعات بحاجة إلى المختبرات والمعامل، والمكتبات الكبيرة، وإصدار المجلات العلمية، والإعداد لمؤتمرات وندوات وورش عمل داخلية تتناول دراسة المشكلات المختلفة لبيئة المجتمع العربي.

ج- الإمكانات الإدارية:

من المعروف أن من أهم المتطلبات الإدارية بالنسبة للباحث هو توفير الجو المناسب ليستطيع الباحث القيام بأبحاثه سواء الفردية أو الجماعية، والجامعات اليمنية تعاني من عدم وجود أبسط متطلبات البحث العلمي كالمراجع العلمية العربية والأجنبية حيث يجد الباحث نفسه في مكتبة تفتقر إلى الكتب من المراجع العلمية الصالحة للبحث وأيضاً افتقار هذه المكتبات للنشرات والدوريات الحديثة المتخصصة. إن هذه الأمور قد مثلت وتمثل عدم توفر المناخ العلمي- الأكاديمي داخل الجامعة للبحث العلمي، بالإضافة إلى عدم توفر الحوافز المادية والمعنوية للباحث، والبيروقراطية التي يواجها الباحث اليمني، مثل الاجراءات الإدارية المطولة وإجراءات التقييم.... الخ.[4] بالإضافة إلى افتقار المكتبات الجامعية إلى الكوادر المتخصصة في الفهرسة

---

(1) أحمد علي الحاج محمد، مرجع سابق، ص 123.

(2) محمد عمر باطويح، "البحث العلمي ودوره في تنمية الموارد الإقتصادية"، متاح على: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ARADO/UNPAN005876.pdf

(3) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الخطة، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية و خطة العمل المستقبلية: 2006-2010، مرجع سابق، ص 40.

(4) ناصر علي ناصر، وسعيد عوض سعيد، مرجع سابق، ص 199.

وتصنيف المراجع، حيث أن هذه الكوادر لا تساعد الباحث العلمي في تيسير الحصول على المراجع المطلوبة بسهولة، هذا فضلاً عن افتقار المكتبة المراجع الحديثة والدوريات كما هناك نقص في عملية الترجمة حيث تحتاج إلى قسم خاص بها لأهميتها في إجراء البحوث العلمية ومعرفة آخر التطورات.[1]

وباستقراء ما سبق يمكن استنتاج أن الأداء البحثي في الجامعات اليمنية يواجه تحديات عديده يمكن ذكر أبرزها وهي:

- نقص التمويل والدعم المادي للبحث العلمي مما يؤثر سلباً على جودة الأداء البحثي.
- صعوبة نشر نتائج البحوث العلمية وقلة الدوريات وهذا ما تعاني منه الجامعات اليمنية.
- الإزدواجية في الأبحاث وتكرارها نتيجة للعمل الفردي وغياب التنسيق والتكامل بين المؤسسات.
- وجود الفجوة الواسعة بين مصممي الخطط التنموية ومنفذيها.

وبعد تحليل واقع الأداء البحثي بالجامعات اليمنية كان لزاماً تحليل البيئة الداخلية والخارجيه له لمعرفة نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات التي يواجهها الأداء البحثي، وذلك سيتم التعرض له في الفصل التالي.

(1) علي عبد الخالق محمد الأغبري، مرجع سابق، ص 232.